



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ميدان : علوم اقتصادية، التجارية و علوم التسيير

شعبة علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص : ادارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة :

➤ حاسي وهيبة

➤ حماید زهيرة

تحت عنوان :

أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2023

نوقشت علناً أمام لجنة المناقشة المكونة من :

الصفة	الدرجة العلمية	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أساتذالتعليم العالي - جامعة ابن خلدون - تيارت	د. ستي حميد
مشرفا ومقرراً	أستاذ محاضر - أ - جامعة ابن خلدون - تيارت	د. عقبي لخضر
مناقش	أستاذ محاضر - أ - جامعة ابن خلدون - تيارت	د. عمران بن عيسى

السنة الجامعية: 2024 / 2025



شكر وتقدير

نشكر الله الذي لا إله إلا هو و نحمده على توفيقه لنا ونعمته عليه إذا ألهمنا القيم والإرادة
الانجاز هذا العمل الذي نأمل أن يكون خالصا لوجهه الكريم

نود ان نتقدم بجزيل الشكر إلا الأستاذ الفاضل الدكتور عقي لخضر الذي تكرم بقبول
الإشراف على هذا العمل عرفانا على المجهودات التي بذلها والتوجيهات القيمة التي زودنا بها
بكل تواضع وصبر ، ولذلك ما تسأل الله عز و جل التوفيق والسداد في حتر مشواره العلمي
والعملي

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه
الدراسة، كما ولا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر و التقدير لجميع أساتذتنا لما قدموه لنا من
مساعدة ومن

ولا يفوتنا أيضا نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى العائلتين الكريمتين اللتان

تحملن معنا عناء إعداد هذا البحث

شكرا لكل من شجعنا وساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة الطيبة

إهداء

انطلاقاً من مبدأ الاعتراف بالفضل، وتقديرًا لكل من أسدى إليّ معروفًا، أتقدّم
بخالص كلمات الشكر وعميق عبارات الامتنان لكل من كان لي عونًا وسندًا – ولو
بكلمة طيبة – في إنجاز هذا البحث.

وفي المقام الأول، أتوجّه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى زوجي الكريم، الذي كان لي
خير داعم وسند، فلولا توفيق الله ثم وقوفه إلى جانبي، لما تيسّر لي إتمام هذا المشوار.

كما أتقدّم بوافر التقدير وخالص الاحترام إلى الأستاذ الدكتور

الى القلب النابض بالحب والحنان أمي الغالية

إلى زوجي الغالي فهو سندي ودعمي الاول

الى ابنائي الاحباء فلذات كبدي أنتم النور الذي ينير دربي

إلى كل أسرتي،

الى صديقاتي الغاليات بكن تحلو الأيام

إلى كل هؤلاء أهدي باكورة جهدي المتواضع.

حاسي وهبة



إهداء

انطلاقاً من مبدأ الاعتراف بالفضل، وتقديرًا لكل من أسدى إليّ معروفًا، أتقدّم
بخالص كلمات الشكر وعميق عبارات الامتنان لكل من كان لي عونًا وسندًا – ولو
بكلمة طيبة – في إنجاز هذا البحث.

وفي المقام الأول، أتوجّه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الكلاءسرتي،، الذي كانو لي خير
داعم وسند، فلولاء توفيق الله ثم وقوفهم إلى جانبي، لما تيسّر لي إتمام هذا المشوار
الى صديقاتي الغاليات بكن تحلو الأيام
إلى كل هؤلاء أهدي باكورة جهدي المتواضع.

كما أتقدّم بوافر التقدير وخالص الاحترام إلى الأستاذ الدكتور.

الى القلب النابض بالحب والحنان أمي الغالية



الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير

الفهرس

أ مقدمة عامة :

الفصل الأول :

أساسيات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

7	تمهيد:
8	المبحث الأول: النمو الاقتصادي
8	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:
11	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على النمو وخصائصه.
16	المطلب الرابع: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:
20	المبحث الثاني: السياسة النقدية
20	المطلب الأول: مفاهيم حول السياسة النقدية ، إستراتيجيات وأهداف السياسة النقدية .
25	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية .
28	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية .
34	المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي
34	المطلب الأول: النظريات الاقتصادية التي تبرز العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي:.....
36	المطلب الثاني: أثر انتقال قنوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الحقيقي.
42	المطلب الثالث: آلية إنتقال أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي
46	خلاصة الفصل الأول:

الفصل الثاني:

اثر ادوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2023

تمهيد:	48
المبحث الأول : نموذج الانحدار الذاتي VAR	49
المطلب الأول: مفهوم شعاع (متجه) الانحدار الذاتي:	49
المطلب الثاني: إختبارات النموذج:	51
المطلب الثالث : إختبار الارتباط بين الأخطاء :D.W:	55
المبحث الثاني : بناء نموذج قياسي لقياس أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2023)	57
المطلب الأول :تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية.....	57
المطلب الثاني :دراسة إستقرارية سلسلة نسبة الإحتياطي الإجباري " RO "	60
المبحث الثالث : تقدير النموذج وإختبار المعنوية	67
المطلب الأول :تقدير الشكالات للعامل للنموذج.....	67
المطلب الثالث : دراسة صلاحية نموذج ال " VAR "	79
خلاصة الفصل :	81
الخاتمة	82
قائمة المراجع.....	84
الملاحق.....	90

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	الشكل 01 العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي	13
2	الشكل 02 قنوات نقل الاثر النقدي باتجاه الناتج والاسعار	25
3	الشكل رقم 03 قنوات انتقال الاثر للسياسة النقدية	37
1-3	دراسة استقرارية سلسلة النمو الاقتصادي DE	58
2-3	تغيرات سلسلة RO	60
3-3	تغيرات سلسلة R	61
4-3	تغيرات سلسلة سعر الفائدة الاسمي NI	64

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1-3	اختبار الجذر الاحادي لسلسلة النمو الاقتصادي DE	58
2-3	اختبار الجذر الاحادي لسلسلة الاحتياطي الاجباري RO	60
3-3	اختبار الجذر الاحادي لسلسلة معدل اعادة الخصم R	62
3-3	اختبار الجذر الاحادي لسلسلة سعر الفائدة NI	64

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
84	سلسلة النمو الاقتصادي DE	1
93	سلسلة سعر الفائدة الاسمي IN	2
97	سلسلة سعر الفائدة الاسمي بدرجة ابطاء اولي DIN	3
102	سلسلة الاحتياطي الاجباري RO	4
106	سلسلة الاحتياطي الاجباري بفترة ابطاء اولي DRO	5
110	سلسلة سعر اعادة الخصم R	6
113	سلسلة سعر اعادة الخصم بفترة ابطاء اولي DR	7
117	سلسلة سعر اعادة الخصم بفترة ابطاء اولي DDR	8

مقدمة

مقدمة عامة

ان ما نشهده من تطورات في المجال الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي حفزنا الى دراسة مفهوم السياسة الاقتصادية ، من منظور التحليل الاقتصادي والقياسي من اجل صياغة نموذج اقتصادي يتماشى والمعطيات الداخلية لمتغيرات الاقتصاد الكلي.

تعتبر السياسة الاقتصادية عن مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية لتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المسطرة لتحقيق النمو الاقتصادي .التشغيل الكامل .توازن ميزان المدفوعات .استقرار الأسعار ... الخ . باستخدام الوسائل واليات مختلفة كالسياسة النقدية ،ساسة سعر الصرف ،السياسة النقدية ،السياسة الجبائية وسياسة المداخل والميزانية.

وتعتبر السياسة النقدية من أهم مجالات السياسة الاقتصادية من خلال دراسة علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي فتعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود -التوسع النقدي -وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود ومعدلات الفائدة والقرض .

لتأكيد أهمية السياسة النقدية نجد ان الصندوق والبنك الدوليين يعتمدون بالدرجة الاولى على السياسة النقدية عند تصميم برامج الإصلاح المالي والنقدي في معظم الدول النامية، الأمر الذي جعل منها محور للسياسة الاقتصادية الكلية وبالأخص في معالجة مشكلتي التضخم وعدم الاستقرار .

إن الدور المهم الذي تؤديه السياسة النقدية عن طريق صياغة وتنفيذ أدواتها بما يسهم في بلوغ أهدافها التي تسعى لها والتي تنعكس في خلق بيئة مستقرة للاقتصاد.وذلك السلطة النقدية تتحمل عبأ كبير في ضمان نمو اقتصادي مستقر وغير تضخمي ،لكونها تمثل الدرع الواقي في مواجهة الصدمات الخارجية في ظل الانفتاح المالي وتحرير التجارة العالمية .لذا تستعمل السياسة النقدية إستراتيجية تهدف إلى تعزيزا لاستقرار والنمو الاقتصادي عن طريق تركيز أدواتها على الأهداف الأساسية ولا سيما تحقيق الاستقرار



في الأسعار الذي يعد له الأولوية على سائر الأهداف الاقتصادية الأخرى إذ يرتبط بمدى حرية السلطة النقدية في اختيار مزيج من الأدوات المناسبة دون تدخل الحكومة في إجراءاتها هذا مما أدى إلى ضرورة سن قوانين تدعم استقلالية البنك المركزي لضمان تحقيق الاستقرار النقدي والمالي .

لقد قامت الجزائر بتطوير مختلف أدوات سياستها النقدية للرفع من فعاليتها بغرض تحقيق أهدافها العامة، ولقد اختلفت السياسات النقدية المتبعة من قبل بنك الجزائر باختلاف الأوضاع

الاقتصادية السائدة والمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ووفقا للضرورة المراد علاجها، ولقد سعت هذه السياسات في مجملها الرفع من مستوى النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا .

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

- ما مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 ؟

وحتى يتسنى لنا الإلمام والإحاطة بالموضوع المدروس من كل جوانبه يمكن الإستعانة بمجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن صياغتها على النحو التالية:

- ✓ ما هي السياسة النقدية وما هي أدواتها؟
- ✓ ما هو النمو الاقتصادي وكيف يمكن التعرف عليه ؟
- ✓ كيف يمكن لأدوات السياسة النقدية التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
- ✓ ماهي العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي وأدوات السياسة النقدية في الجزائر ؟

فرضيات البحث:

وكإجابة مبدئية عن التساؤلات الفرعية السابقة الذكر يمكن طرح الفرضيات التالية:

- ✓ السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير المرتبطة بالسياسة النقدية والتي تضعها الجهات المعنية في الحكومة والتي تفرض الوصول إلى الأهداف المسطرة .



- ✓ يعبر النمو الإقتصادي عن تحسن المستوى المعيشي للسكان ويمكن التعرف عليه من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات .
- ✓ ثبات وإستقرار أدوات السياسة النقدية يساهم وبشكل فعال في تحقيق نمو إقتصادي معتبر ومستدام في الجزائر
- ✓ توجد هناك علاقة طردية وقوية بين جميع أدوات السياسة النقدية والنمو الإقتصادي في الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم المبررات التي أدت إلى اختيار الموضوع فيما يلي:

- ✓ الميول الشخصي في البحث في المتغيرات الإقتصادية الكلية
- ✓ أهمية البالغة التي تحضى بها مثل هكذا متغيرات إقتصادية كلية
- ✓ التعرف على مدى إستجابة المتغيرات الإقتصادية الكلية للتغيرات التي تطرأ عليها نتيجة تغير أحد هذه المتغيرات .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لقياس مدى إستجابة النمو الإقتصادي لكل من الإحتياطي الإجباري ،سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة الإسمي في الجزائر بتغطية للفترة بين 1990 - 2023

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في قياس مدى كفاءة ونجاعة أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في كل من الإحتياطي الإجباري ،سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة الإسمي في التأثير على النمو الإقتصادي وقياس درجة ترابط متغيرات الدراسة ببعضها البعض في الجزائر من خلال دراسة قياسية تغطي الفترة 1990 - 2023

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دراسة لحالة الإقتصاد الجزائري

الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية في تغطية للفترة بين 1990 - 2023

منهجية الدراسة:

من أجل الالامام بالدراسة والإجابة على التساؤلات السابقة، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة استخدمنا عدة مناهج في البحث هي:



- ✓ المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف وتفسير الظاهرة واستخلاص النتائج حيث تم استخدامه في الجانب النظري لدراسة ووصف متغيرات الدراسة حتى نتمكن من فهمها وإدراكها وآلية عملها وتأثير وتأثر متغيرات الدراسة ببعضها البعض
- ✓ المنهج القياسي الذي تم الإستناد عليه لقياس مدى إستجابة الإقتصاد الجزائري للتغيرات التي تحدث في أدوات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى :دراسة قشام اسماعيل وعباس خديجة 2021 بعنوان دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية ضي ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 هدفت لمعرفة مدى فاعلية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي وللتاثير على حجم الكتلة النقدية بما يتوافق مع مستويالنشاط الاقتصادي تستعمل ادوات غير مباشرة ،لذا لابد من تتبع مسار الكتلة النقدية ومقابلاتها وادوات السياسة النقدية .وتوصلت الدراسة الى ان تطور المعروض النقدي يتاثر بالصدمات الخارجية وانخفاض اسعار النفط، وقد استخدمت السياسة النقدية معدل الاحتياط الاجباري وتراجع السوق المفتوحة ومعدل اعادة الخصم واستحدثت ادوات غير مباشرة جديدة خلال الفترة لامتناس فائض السيولة والتوجيه الى التامويل غير التقليدي .

الدراسة الثانية :بوسيلة محمد نشيد 2020 بعنوان فعالية ادوات السياسة النقدية في ظل استهداف التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2018 هدفت هذه الدراسة الى تبين العلاقة التوازنية بين التضخم وادوات السياسة النقدية في الجزائر في الاجل القصير والطويل ،وقد تم اسخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL باستخدام برمجية EViews10 حيث خلصت النتائج الى ان هناك اثر طويل الاجل بين المتغيرات المستقلة والتضخم ووجود علاقة طردية

الدراسة الثالثة: بعنوان "أثر العرض النقدي على التضخم في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (2000-2022)"، من إعداد بدرابي شيناز وبوعافية سمير (2024). استعملت هذه الدراسة نموذج ARDL لتحليل العلاقة التوازنية بين العرض النقدي والتضخم، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم على المديين القصير والطويل، حيث تؤدي زيادة السيولة في الاقتصاد إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:



في عدد من النقاط الجوهرية، من أبرزها:

تغطيتها لفترة زمنية أطول تمتد من 1990 إلى 2023، وهي فترة تتضمن مراحل اقتصادية مهمة لم تشملها الدراسات السابقة، بما في ذلك مرحلة ما بعد جائحة كورونا، التي مثلت نقطة تحوّل في السياسات النقدية والمالية في الجزائر والعالم.

تستخدم الدراسة نموذج VAR لتحليل العلاقة الديناميكية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي، مما يسمح بفهم التفاعلات الزمنية المتبادلة بين المتغيرات على نحو أكثر دقة، مقارنة بالنماذج القياسية الأخرى.

هيكل الدراسة:

تضمنت الدراسة فصلين تناول كل منهما ما يلي: تتناول هذه المذكرة دراسة العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023. تبدأ بمقدمة توضح إشكالية البحث وأهدافه وأهميته، إضافة إلى المنهجية المتبعة. تنقسم المذكرة إلى فصلين، خُصص الأول للإطار النظري، حيث تم عرض مفاهيم النمو الاقتصادي وأسبابه وأنواعه وخصائصه، إلى جانب المؤشرات المستخدمة في قياسه، واستعراض أبرز النظريات الاقتصادية المفسرة له، كما تم التطرق لمفهوم العرض النقدي ومقاييسه ونظرياته وعلاقته بالنمو الاقتصادي. أما الفصل الثاني، فركّز على الدراسة القياسية، من خلال بناء نموذج الانحدار الذاتي وتحليل المتغيرات واختبار استقرارها، ثم تقدير النموذج وقياس مدى دقته في تفسير العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي. واختتمت المذكرة بعرض النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة النظرية والتطبيقية.

الفصل الأول

إطار نظري حول السياسة النقدية والنمو الإقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الاقتصادية التي تسعى لها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع. إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات. كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها.

ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية. الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.... الخ

وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر. نحاول في هذا المبحث تقديم تصورا عاما عن مفهوم النمو الاقتصادي. خصائصه. عناصره. مؤشرات.

يعد من أهم المواضيع المثيرة للجدل، نظرا لأهميته لتحسين المستوى المعيشي وزيادة رفاهية الأفراد، ولا تتحقق إلا بزيادة معدلات النمو الاقتصادي حيث يحتل النمو الاقتصادي حيزا كبيرا في دراسات الاقتصاد الكلي والذي على أساسه تقوم احصائيات لتحديد متوسط دخل الفرد سنويا، حساب ما يعرف بالدخل الوطني للبلاد

على ضوء ما سبق تبرز لنا جوانب الدراسة التي سنتناولها في هذا المبحث حيث يتضمن في
المطلب الأول مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على النمو وخصائصه .

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي ومحدداته.

المطلب الرابع: التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي محل اهتمام معظم المفكرين في أبحاثهم، وهذا بعد تطور الفكر الاقتصادي وقد أصبح هدفا جوهر للسياسة الاقتصادية الكلية لأي دولة بغية الوصول في رفاهية المواطن ولتحقيق ذلك يجب الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي الذي يعد من المؤشرات المهمة في مدى نمو اقتصاد أي دولة.

ولقد قام المفكرون الاقتصاديون بالاهتمام بمفهوم النمو من خلال محاولاتهم في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي.

ماهية النمو الاقتصادي:

إذا سئل أي صانع للسياسة الاقتصادية في أي مكان في العالم حول الهدف الاقتصادي الرئيسي سيكون جوابه عادة "النمو الاقتصادي".

فما هو النمو الاقتصادي؟

مفهوم النمو الاقتصادي:

لقد تعددت واختلقت المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي من جهة لأخرى ومن باحث لأخر حيث يمكن التمييز من بين أهم التعاريف المتطرق إليها من قبل الباحثين الى ما يلي:

حسب "p.asmuelson" فيعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني لبلد.¹

ليعتبر الناتج الخام أو الوطني الحقيقي الصافي مؤشرا عن حالته. بينما عرف النمو الاقتصادي كذلك "على أنه الزيادة في قدرة لدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هذه الزيادة المتناسبة في القدرة الإنتاجية المبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات للمؤسسة والأيدولوجية التي يحتاج إليها"²

يقيس النمو الاقتصادي بأبسط عباراته "الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي Real GDP في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP بين سرتين"³

ويعرفه سيمون كارنت الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 بأنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان.

كما يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي والدخل النقدي يشير الى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي الى المستوى العام للأسعار فهو يشير الى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فاذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة زاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فان الدخل

¹ - حاج بن زيدان (2013) دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 2010/1970، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تلمسان ص 18

² - فقير كمال .يوسفات علي .(2020) أثر تنوع مصادر الدخل على النمو الاقتصادية" دراسة قياسية لبعض دول المينا 2000-2018مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية .المجلد 04. العدد 02 ص 62.

³³ -بوشمال محمد (2020) أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية- مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجلفة ص 40

الحقيقي سوف يضل ثابتاً. وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي هو معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي مطروحاً منه معدل التضخم.

النمو الاقتصادي يعني ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يعني هذا فعليا ارتفاع الدخل القومي والناتج القومي الإجمالي الاتفاق يجب أن يؤدي النمو الاقتصادي الى رفع مستويات المعيشة وزيادة استهلاك السلع والخدمات للاقتصاد الكلي.

ويقصد بالنمو الاقتصادي " عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون الزيادة أكبر من معدلات نمو السكان"¹

ويعرفه الاقتصادي SKUSNET في كتابه النمو والهياكل الاقتصادية.

يمكن الإشارة الى النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الملحوظة في القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية. انه نوع من المقاييس الكمية التي تعكس الزيادة المحتملة في عدد المعاملات التجارية.

كما يعرف النمو الاقتصادي " بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"².

يحدث النمو الاقتصادي عندما يكون هناك ارتفاع في انتاج السلع والخدمات لفترة معينة مقارنة بفترة سابقة ويتم قياسه بشكل عام من حيث الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر على الصحة الاقتصادية للبلاد.

وقد عرفه الاقتصادي فرانسوا بيررو Francois Perroux 1981/1909 النمو الاقتصادي على أنه: " الارتفاع المستمر خلال فترة أو فترات زمنية طويلة للناتج الإجمالي الصافي الحقيقي وكل فترة تحتوي على مجموعة من الدورات تدوم الى 05 سنوات"³.

ويعرف ذلك على أنه: " زيادة حجم انتاج السلع والخدمات من سنة لأخرى"

¹¹-جهد صبحي القطيط (2020) أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي (دراسة قياسية خلال فترة

2001/2018 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 16 العدد 24 ص 11.

²بن عبيزة دحو (2017) سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي- دراسة قياسية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة سيدي بلعباس ص 106.

³- أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي دراسة قياسية مرجع سبق ذكره ص 16

" ان النمو الاقتصادي هو أساس ظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي في بلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والنااتج الفردي "

وأما **سام ويلسونونوردهاوس** فقد عرف النمو الاقتصادي بأنه " توسع اجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد. أو الناتج القومي لدولة ما"¹

وتعرف النمو الاقتصادي كذلك بأنه ظاهرة طويلة المدى - يتم قياسه في أغلب الأحيان بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ويتم حساب النمو الاقتصادي بالطريقة الجبرية التالية:

$$TC = \frac{PiB_t - PiB_{t-1}}{PiB_{t-1}} * 100$$

TC معدل النمو الاقتصادي **taux de croissance économique**

PIB الناتج المحلي الخام **produit intérieur brut**

T الزمن (السنة المعينة) **temps**

T-1 السنة السابقة مباشرة للسنة المعينة

يعتبر النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل القومي الحقيقي مما يؤدي الى تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو تغير إيجابي في مستوى انتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة. أي زيادة الدخل لدولة معينة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على النمو وخصائصه.

أولا العوامل المؤثرة على النمو: هناك عدة عوامل أساسية مؤثرة على عملية النمو أهمها:

الادخار ورأس المال المادي البشري: في دراسة حديثة استنتج (Barro) "2000" أن معدل

النمو يتم تنشيطه وتحريكه عن طريقالتعليم والبحث العلمي .

¹-علي مكيد عماد معوشي (2013) قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية وعلو التسيير العدد 13 ص 174

التخصص وتقسيم العمل: لقد نادى آدام سميث بمبدأ التخصص وتقسيم العمل منذ بداية 1976م والذي يعتبر من المبادئ المهمة في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن هذا الأخير يؤدي الى تحسين نوعية وكمية الإنتاج مع المحافظة على كمية المدخلات الإنتاجية، والذي يسمى في علوم الاقتصاد بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل " والحاجة في تقسيم العمل ستكون أقل

في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث وذلك بسبب محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج

التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي: أشار (Barro) 1997 أن التضخم الضعيف يرتبط بأفضل مردودية فيما يتعلق بالنمو على المدى الطويل حيث أن عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي المقاس برصد الميزانية كان له أثر سلبي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي وله أثر سلبي على الاستثمار

الانفتاح والتبادل التجاري: " شددت العديد من الدراسات التجريبية على أهمية الانفتاح، في هذا الجانب أوضح كذلك على وجود أثر موجب عالي المعنوية للانفتاح على التجارة الدولية على الدخل الفردي."

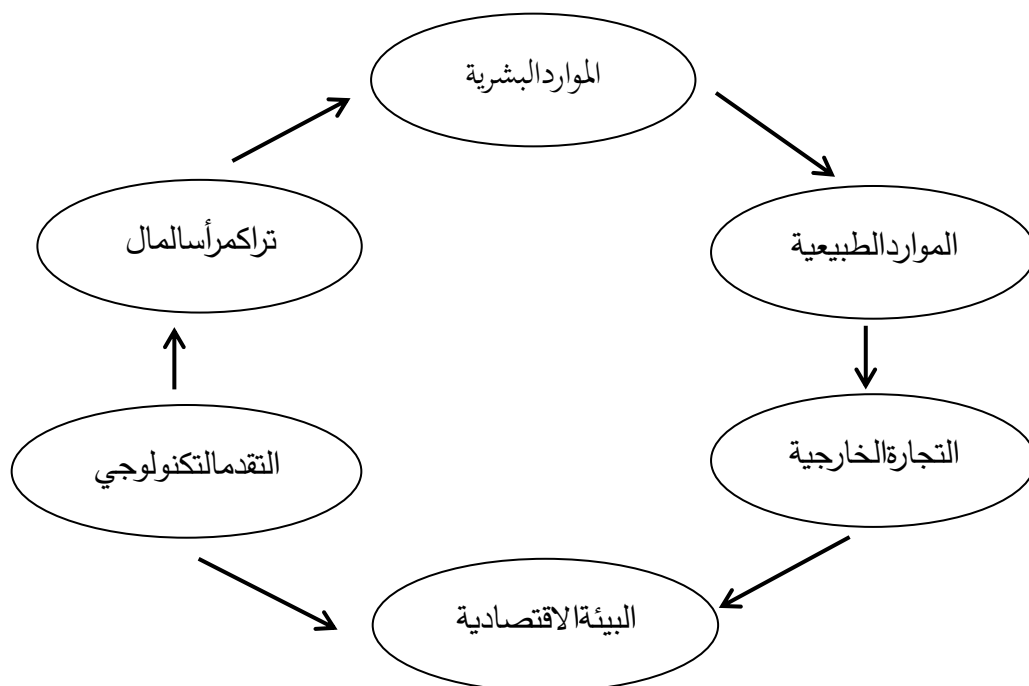
الموارد الطبيعية: كل الموارد التي يمكن استغلالها مما تمنحه لنا الطبيعة ومنها الكمية والنوعية لهذه الموارد ويعد هذا العنصر مساعدا فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان عكس البلدان العربية التي تملك ثروات هائلة ولكنها لا زالت نامية¹ وبهذا فان كل بلد يملك ثروات وموارد طبيعية غير مستغلة لا يمكنه تحقيق مستويات جيدة من النمو الاقتصادي.

التجارة الدولية (الخارجية)

البيئة الاقتصادية: يجب توفر بيئة اقتصادية ملائمة وهي توفر نظام مصرفي كفوء قادر على تمويل مختلف عمليات النمو الاقتصادي ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على دعم وتحفيز كافة العمليات الاستثمارية للوصول الى مستويات من النمو الاقتصادي.

¹محمود علي الشرقاوي. (2015) - النمو الاقتصادي وتحديات الواقع دار غيداء للنشر والتوزيع ص48

الشكل رقم 01 العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي:



المصدر قبور عدة اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1999-

2022 أطروحة دكتوراه جامعة مستغانم ص 63

ثانيا خصائص النمو الاقتصادي: يتميز النمو الاقتصادي بمجموعة من الخصائص حيث تختلف من

خاصية لأخرى ومن جهة لأخرى ومن بين هذه الخصائص يمكن أن نميز ما يلي:

-زيادة مستويات الإنتاجية.

- زيادة مستمرة في عمليات التصنيع

- الدخل المرتفع للفرد بالنسبة لمعظم السكان

- ارتفاع مستويات استهلاك السلع والخدمات

- تدني نسبة الأشخاص النشطين في القوى العاملة.

- تنويع القطاعات الإنتاجية.

- ارتفاع مستوى المعيشة لمعظم السكان

- تطورات كبيرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا

- زيادة الصادرات

- يؤدي النمو الاقتصادي الى خلق الكثير من فرص الاستثمار

ثالثاً مقاييس النمو الاقتصادي: يستخدم الاقتصاديون والاحصائيون عدة طرق لتتبع النمو الاقتصادي الأكثر شهرة وتتبعها هو الناتج المحلي الإجمالي ويوجد عدة أنواع لقياس النمو الاقتصادي نميز 03 أنواع فيما يلي:

1. مقارنة القدرة الشرائية: ان مقياس الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار تستخدم المنظمات والهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي.

المقارن لبلدان العالم. ثم نقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استناداً لذلك المقياس وقد تنبأ خبراء صندوق النقد الدولي الى أن هذا الأخير يخفى القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية ولذلك تم اعتماد مقياس القدرة (القوة) الشرائية للعملة الوطنية داخل الرقعة الجغرافية أي حجم السلع والخدمات التي تحصل عليها الفرد ومقابل وحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية لعملات البلدان الأخرى¹

المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: ارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة له تأثير كبير على معدلات النمو الدخل والناتج. أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد. حيث تعمل معدلات النمو الاقتصادي على قياس معدلات النمو السكاني مثل: معدلات نمو الفرد نصيب الفرد من الناتج القومي.

المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي: معدلات النمو الاقتصادي التي يتم حسابها استناداً على كافة التغيرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي.

أي بعد تحويل المنتجات العينية الى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة والمنتجات الخدماتية الى ما يعادلها بالعملات النقدية حيث يعد أفضل وأسهل الأساليب المتاحة بعد اجراء العديد من التعديلات

المطلب الثالث أنواع النمو الاقتصادي ومحدداته:

اولاً أنواع النمو الاقتصادي: نميز عدة أنواع من بينها:

- النمو الشامل: نمو الدخل يتم بنفس نمو معدل السكان أي أن الدخل الفردي هو ساكن. هو عبارة على حدوث زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي حتى ولو لم ينعكس ذلك على نصيب الفرد منه.

¹ - رنان مختار (2009) التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي الطبعة الأولى في الجزائر منشورات الحياة ص 44-

- **النمو المخطط:** يقوم على عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع ويسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات ويكون للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو. أي أنه يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.
 - **النمو العابر:** الذي يحدث نتيجة عوامل خارجية طارئة يزول مع زوال تلك العوامل الخارجية لا يتصف بالثبات أو الاستمرار.
 - **النمو التلقائي:** النمو الذي يعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية ويؤخذ بأسلوب السياسة الاقتصادية بدون تدخل الدولة لتحقيق قوى العرض والطلب ومتطلبات الاقتصاد والتي تساعد على نموه وتنميته.
 - **النمو المكثف:** يحدث نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي يقوم على زيادة الإنتاجية يؤدي التقدم التقني دورا هاما¹
- ثانياً قياس النمو الاقتصادي:

(1) طريقة القيمة المضافة: القيمة المضافة لمنتج ما = قيمة المنتج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة

حيث أن المنتجات النهائية هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي

- المنتجات الوسيطة هي المنتجات المستهلكة عند استخدام عملية الإنتاج وتبعا لهذه الطريقة يكون الناتج الداخلي الخام

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

(2) طريقة الانفاق الكلي = في الاقتصاد المحلي قد يتساوى اجمالي الانفاق (الحكومي) مع اجمالي الدخل وهذا على أساس أن عملية الانفاق على السلع والخدمات يقوم بها طرف معين مما يتولد عنها دخل لطرف آخر ألا وهو البائع حيث يكون هذا الانفاق هو نفسه الدخل وبالتالي: الانفاق الكلي = الناتج الداخلي

هناك 04 مكونات رئيسية للانفاق الكلي:

- **الانفاق الاستهلاكي:** يقوم به القطاع العائلي بانفاق جزء من الدخل على السلع الاستهلاكية.

¹ - هو شيار معروف (2003) تحليل الاقتصاد الكلي الطبعة 2 دار صفاء للنشر والتوزيع الاردن ص 73

- **الانفاق الاستثماري i:** هو كل انفاق يؤدي الى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي
- **الانفاق الحكومي p:** مشتريات الحكومة للسلع والخدمات بالإضافة للانفاق الحكومي الاستثماري مثل: انشاء الطرق العامة، السدود، الجامعات.... الخ
- **صافي الانفاق الخارجي nx:** حصيلة مكونين هما: الصادرات تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محليا الواردات جزء من الطلب المحلي على السلع المستوردة من الخارج فان الفرق بين الصادرات والواردات يمثل صافي الانفاق الخارجي

ثالثا: المحددات للنمو الاقتصادي: تختلف العوامل المحددة للنمو الاقتصادي باختلاف النظريات نجد النظرية الكلاسيكية المبنية على نموذج "سولو" مبنيا أهمية الاستثمار في ذلك. وبنية الاقتصاد الكلي تحفز النمو من خلال التقليل من عدم اليقين، معدلات التضخم والبطالة والسياسة المالية والنقدية والجبائية والانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة الخارجية والتقدم التكنولوجي والنمو السكاني كل هذه العناصر كان لها وجود في ادبيات النمو الاقتصادي باعتبارها من محددات الأداء الاقتصادي .

بالإضافة الى عدة عوامل مهمة في تحديد النمو الاقتصادي يمكن حصرها فيما يلي

- مؤشر تطور القطاع المالي

- الرأسمال المادي والبشري

- الانفتاح الاقتصادي وإلغاء القيود التجارية

- التقدم التكنولوجي

التضخم

الاستقرار السياسي والامني

المطلب الرابع: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي: التنمية الاقتصادية تؤدي الى النمو الاقتصادي يحدث النمو من خلال التغييرات التي أحدثتها التنمية حيث يمكن أن تؤثر جودة الحياة على ناتج المنتجات والخدمات، هدف التنمية الاقتصادية هو النمو الاقتصادي حيث يشير كلاهما الى مدى التقدم في اقتصاد بلد ما.

ماهية التنمية الاقتصادية: ساهمت التنمية الاقتصادية مؤخرا في نهوض وتطوير شتى القطاعات الاقتصادية في الدول النامية وتعتبر فرعا من فروع علم الاقتصاد

وفي هذا السياق تم التوصل الى أن مفهوم التنمية تد ارتبط أصلا بالنمو الاقتصادي واعتبرت من الوسائل المعززة له في العديد من القطاعات العامة وغيرها من القطاعات التي تسعى جاهدة لزيادة قدراتها وكفاءتها من أجل التأقلم مع الظروف الاقتصادية.

مفهوم التنمية الاقتصادية: لقد كثرت وتعددت واختلفت تعريفات التنمية فعرفت بأنها " عملية وتعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته. وتوجهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بانتفاع الكاهل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة"¹

- وتعني تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد وبشكل أكثر تحديدا وقد تم ادخال تحسينات على إدارة الموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة من أجل تكوين الثروة وتحسين حياة الافراد.

ونتيجة للتغيرات الجذرية والأساسية في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، تحدث التنمية من حالة التخلف الى حالة التقدم والتي تهدف الى تحقيق مستويات أعلى من المعيشة تنعكس على مختلف الجوانب الحياتية للفرد

وتعتبر التنمية ظاهرة نوعية تقيس درجة رفاهية المجتمع وتمنحه بالخدمات الأساسية المختلفة هناك حاجة الى مقارنة نسبة تغطية خدمات السكان وجودة تلك الخدمات بين فترتين لتقييم نوعية الحياة للمجتمع ككل.

فعرفت التنمية" هي الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم بإحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف إلى تحقيق مستويات أعلى من المعيشة تنعكس على مختلف الجوانب الحياتية للفرد.

¹-خمخام عطية.ضامن مسعود 2000) التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول) مجلة الدراسات الاقتصادية

ويشيع استخدام مفهوم التنمية من أجل تصنيف البلدان مثل البلدان المتقدمة، البلدان الصناعية والدول الأقل نمواً، كما عرفت التنمية على أنها "تحقيق الإنسان درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة في الكون من خلال عمله، وذلك لتحقيق تمام الكفاية. ويعني ذلك تحقيق مستويات متزايدة من الدخل ومن عناصر القدرة الاقتصادية. إلى جانب مشاركة الدولة في اشباع الحاجات الأساسية لغير القادرين وتوفير الاستقرار والأمن الداخلي والخارجي"

ومنه وكتعريف يمكن القول أن:

التنمية الاقتصادية هي مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف لرفع مستوى المعيشة بين أفراد المجتمع. وتعتبر التنمية عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة مع مراعاة ضرورة ضمان التوازن البيئي. كما ترتبط بدرجة كبيرة بجدية صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية في الدول

مما لا شك فيه هو أن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من فترة لأخرى ومن بلد لآخر.

وهناك أهداف مشتركة وأساسية تسعى لتحقيقها كل الدول والتي يمكن ابرازها على النحو التالي:

تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة و الأقل دخلا وهذا من أجل القضاء على ظاهرة الفقر.

- توسيع الطاقة الإنتاجية واستغلالها، واستعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل زيادة مستوى الأداء الاقتصادي، وبالتالي زيادة المستوى المعيشي للأفراد هدفها جعل معدل النمو في الدخل القومي يفوق معدل النمو السكاني.

- تعهد التنمية على سياسات اقتصادية قادرة على خلق فرص عمل من أجل زيادة معدل الإنتاجية الكلية للاقتصاد وتخفيض معدل البطالة.

- توفر التنمية الاقتصادية شتى الحاجيات الأساسية من غذاء، سكن، الصحة، والحماية من أجل تحسين جودة الحياة كما تسعى إلى توفير عنصر الحرية وتخليص الأفراد من العبودية.¹

نقاط الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية: ان الفهم العام لكلمتي (النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية) ينصرف إلى معنى التغيير المرتبط بالتحسين.

¹ - قبورة عدة (أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر. 2023) أطروحة دكتوراه ص 76 (مرجع سابق).

لكنه توجد فروقات أساسية بينهما من عدة جوانب:1

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يشير الى الزيادة في النمو النقدي للأمة في فترة معينة	تشير الى التطور الشامل لنوعية الحياة في الأمة والذي يشمل النمو الاقتصادي
النمو يهتم بالجانب الكمي اذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل pib	مفهوم أوسع من النمو الاقتصادي
مفهوم أضيف من مفهوم التنمية عملية قصيرة المدى	عملية طويلة المدى
قياس كمي	قياس كمي نوعي
الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات النامية
عملة تلقائية قد تتطلب تدخلا من الحكومة التغيرات المتوقعة تغيرات كمية	يتطلب تدخلا من الحكومة حيث يتم تشكيل جميع السياسات التنموية من قبل الحكومة - التغيرات المتوقعة تغيرات الكمية والنوعية

المصدر: قبورة عدة (أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر. 2023) أطروحة دكتوراه

المبحث الثاني: السياسة النقدية

للسياسة النقدية دور مهم في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية لأي بلد ، فقد أعطاهما الاقتصاديون الكلاسيك مكانة هامة حيث اعتبرها المحور الرئيسي والأداة التي يمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي ونتيجة لذلك نجد أنها قد لعبت دورا بارزا في تحقيق النهضة الاقتصادية في الكثير من الدول المتقدمة . وهذا ما جعلها تتصدر السياسات الاقتصادية حيث في ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أكثر فعالية لإدارة الاقتصاد .

والتدخل المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية تفاقمت الكثير من المشاكل والصعوبات إلى أن ظهر الاقتصادي "مولتون فريدمان" بفكره المغاير ، ومنذ ذلك الحين أصبح للسياسة النقدية دورا حاسما في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية مثل التحكم في السيولة النقدية والائتمان وتنظيم عرض النقود ، ومع ذلك تستطيع السلطات النقدية أن تبلغ أهدافها الحيوية وفق لأولويات المشكلة الاقتصادية ، نقسم هذا المبحث إلى :

المطلب الأول: مفاهيم حول السياسة النقدية ، إستراتيجيات وأهداف السياسة النقدية .

أولا: مفاهيم حول السياسة النقدية

لقد ظهر مصطلح السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي مع بداية القرن 19 ولقد تطور الاهتمام به مع تطور المراحل المختلفة للنظرية النقدية ، فانتقل من المفهوم الحيادي ، إلى المفهوم غير حيادي ثم إلى مرحلة تعظيم دول النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي .

ومن خلال هذا التطور يجب تحديد ، المفهوم الصحيح لهذا المصطلح مع ابراز أهداف السياسة النقدية وعوامل نجاحها .

تعريف السياسة النقدية:

عرفها "Einzig" بأنها : جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ، وكذا جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي¹.

¹ - زكريا الدوري ، سيري السامرائي 2006 ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1852

حسب الاقتصادي "Bash" ، فإن السياسة النقدية هي كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية¹

أي السياسة النقدية هي :

السياسة مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للدولة للتحكم في العرض النقدي الكلي وتعزيز النمو الاقتصادي وتوظيف الاستراتيجيات مثل : مراجعة أسعار الفائدة ، وتغيير متطلبات الاحتياطي المصرفي ،

عرفها "KENT" بأنها مجموعة من الاجراءات التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بغية هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل² ، ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محددة .

كما تعرف السياسة النقدية على أنها السياسة التي تعمل على الحفاظ على الأوضاع النقدية والائتمانية الملائمة ، لبلوغ الاهداف الاقتصادية المسطرة مسبقا، كتحقيق معدلات عمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة على استقرار أسعار الصرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية .

كما نعتبر السياسة النقدية الأداة التي تعمل على التحكم في كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد

كما تعتبر السياسة النقدية عن الكيفية التي تستخدم بها ضوابط النقد والائتمان للتأثير على المتغيرات الاقتصادية تمثل "مجموعة التدابير التي تتخذها السلطات النقدية وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم الكتلة النقدية والقرض ونوعيته وتكلفته وشروطه ، النقدية تفوق "

وتعتبر السياسة النقدية في أنها : السياسة النقدية التي وضعها البنك المركزي لغرض التحكم في الأوضاع الاقتصادية تعمل على إدارة عرض النقود وسعر الفائدة وهي السياسة الاقتصادية لجانب الطلب التي تستخدمها حكومة بلد ما لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي مثل التضخم والاستهلاك والنمو والسيولة

¹ - قبورة عدة ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2024) ، أطروحة دكتوراة علوم الاقتصادية جامعة مستغانم ، مرجع سبق ذكره ص9

² - حدادي عبد اللطيف ، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، 2000-2014 ، أطروحة دكتوراة ، جامعة بلعباس ، ص27

تشير السياسة النقدية إلى كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كهدف النمو والاستخدام الكامل¹

مجموعة الإجراءات التي تتبعها السلطات النقدية للسيطرة على عرض النقد من خلال إحداث تغيرات في كمية النقود (كمية وسائل الدفع) أو عرض النقود بما يتلاءم وظروف البلد الاقتصادية .

حيث تسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إلى حقن الاقتصاد بالكمية المرغوب فيها أو تسريب وامتصاص الكمية النقدية غير المرغوب فيها

وهي الرقابة التي تفرضها الحكومة ، البنك المركزي أو السلطة النقدية لبلد ما للتحكم في العرض النقدي والسيولة المالية وأسعار الفائدة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي².

السياسة النقدية هي الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة بالبنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقليل قصد الوصول إلى هدف أو أهداف السياسة النقدية .

يعرف فيها الاقتصادي "J.P.Patat" على أن : السياسة النقدية عموما ذلك العمل القائم على مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا جليا أن السياسة النقدية هي مجموعة من القرارات التي يتم بواسطتها التحكم في كمية النقود وأسعار الفائدة في الاقتصاد لفرض التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني "

إن التعاريف السابقة للذكر تدخل ضمن المعنى الضيق للسياسة النقدية فأما السياسة النقدية معناها الواسع فتشتمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم (النقود) النقد المتوفرة في النظام الاقتصادي .

¹ - عمار لزغورو 2015 ، السياسات النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، الجزائر ، ص95

² - قبورة عدة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ص30

وتعنى جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف حجم النقد في النظام الاقتصادي تشمل جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوافر واستعمال النقد والائتمان .

هي ذلك العمل الذي يوجب للتأثير في النقد والائتمان فضلا عن الاقتراض الحكومي للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ¹ وبشكل تفصيلي تساهم السياسة النقدية على:

- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا والتي تنشأ عن التغيير في المستوى العام للأسعار
- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي
- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية ، والأسواق التي تتعامل فيما هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني
- المساهمة في تشريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية والاجتماعية في البلدان النامية
- المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات

ثانيا: إستراتيجيات السياسة النقدية

تعمل السلطات النقدية على تحديد الأدوات النقدية لغرض التأثير على الأهداف النهائية ، ثم الأهداف الوسيطة لغرض الوصول إلى الأهداف النهائية المحددة في إطارا السياسة الاقتصادية العامة وسنقوم بتفصيل ذلك من خلال ما يلي :

هناك 2 اتجاهان للسياسة النقدية حيث يُطبق كل اتجاه حسب الحالة السائدة في الاقتصاد وتتمثل الاتجاهان فيما يلي :

1-الاتجاه الانكماشى :

يهدف إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد وبالتالي تلجأ الدولة إلى أحد الإجراءات :

¹ - قبورة عدة ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص12 ص 20

❖ رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي

❖ دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوح

❖ رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي

2 الاتجاه التوسعي :

يهدف أساسا إلى علاج حالة الركود والانكماش التي يمر بها الاقتصاد " إن التدفق الحقيقي يفوق التدفق النقدي ، لذا تحاول السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي زيادة عرض النقود من أجل زيادة الطلب على السلع والخدمات من خلال زيادة عرض النقود (المال)

يمكن للأفراد والمؤسسات كسب المزيد من المال وتحفيز الطلب على المنتجات والخدمات¹

إستراتيجيات الحديثة السياسة النقدية :

هناك تغيير جوهري في معدل نمو الدخل النقدي نتيجة للتغيير الأساسي في معدل نمو عرض النقود ، والفرق في معدل التغيير في الأساسي هو نتيجة ذلك التغيير في عرض النقود ، وبالمثل فإن التغيير في معدل نمو المعروض النقدي في فترة قصيرة سيؤثر على كل من الأسعار والإنتاج .

"الامر الذي دفع بالسلطات النقدية الانتقال من الاستراتيجيات التقليدية إلى الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية التي تعتمد على الاستخدام الأمثل للمجاميع الاحتياطية²

كانت الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختبار هدف بسيط جديد هو هدف نمو الكتلة النقدية خلال السنة ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع

واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في اجمالي الاحتياطيات حتى يتوافق مع هدف المجاميع النقدية وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك ، حيث يقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية³

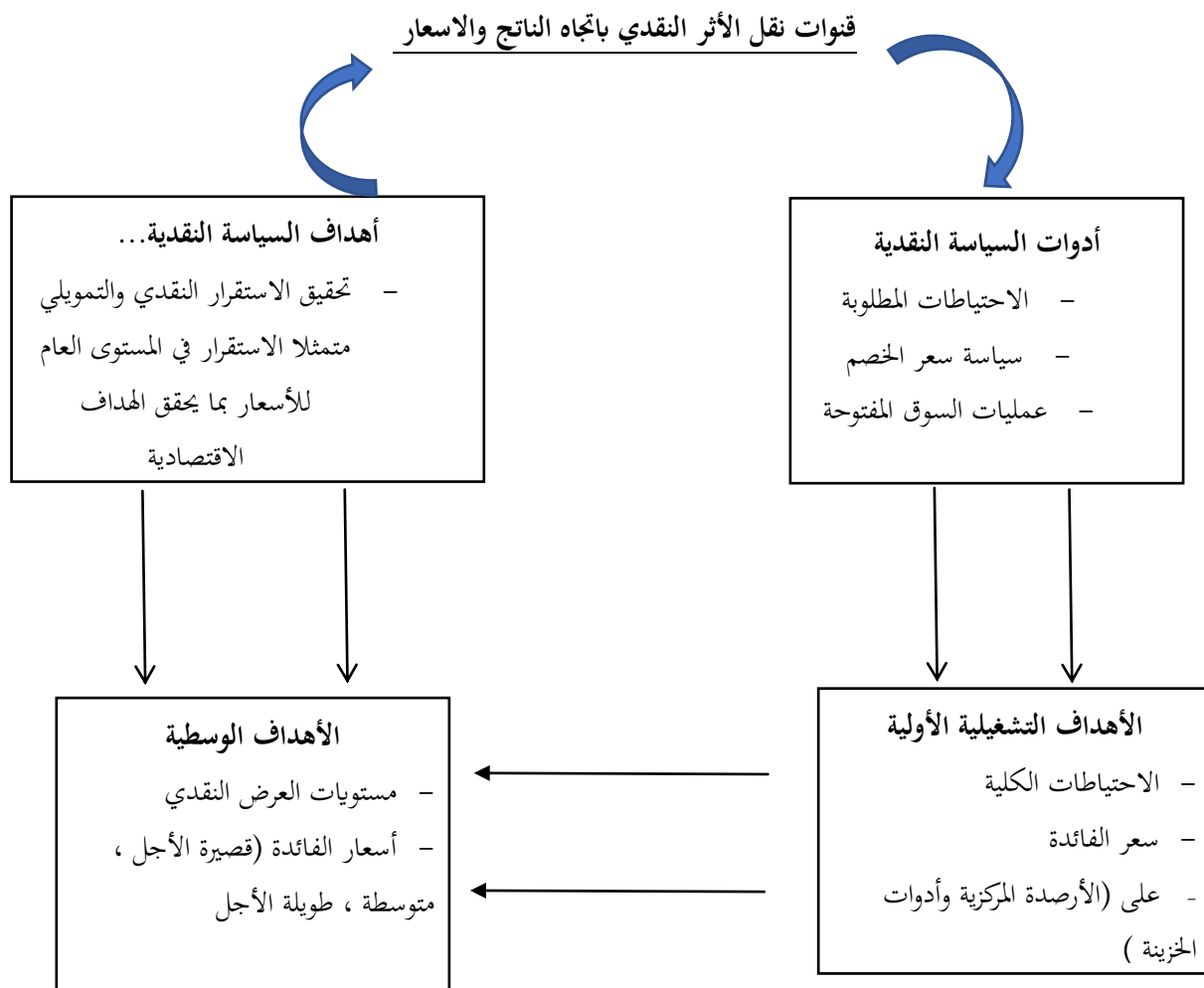
الشكل التالي يبين استراتيجية السياسة النقدية الحديثة

¹ - وديع طوروس 2011 ، (المدخل في الاقتصاد النقدي) ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، ط1 ، بيروت لبنان ، ص197

² - صالح مفتاح ، 2005 ، (النقود والسياسة النقدية) دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، ص109

³ - قبورة عدة ، 2023 ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سابق ذكره ص21

الشكل رقم 02 :



المصدر : أحمد شعبان محمد علي 2007* انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية * الدار الجامعية - مصر ص 509

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية .

تهدف السياسة النقدية بأدواتها المختلف بشكل أساسي إلى حفاظ على استقرار الأسعار وحفظ معدل التضخم بشكل مستدام وتسعى إلى تحقيق الكثير من الأهداف الأخرى كما يلي :

1 الأهداف الأولية للسياسة النقدية :

هي عبارة عن متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها وبصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها ومن خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية:

وتتمثل الأهداف الأولية للسياسة النقدية فيما يلي :

1 ضبط ظروف السوق النقدي :

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأساسية التي تسمى ظروف سوق المال وتتكون من الاحتياطات الحرة والأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق المال التي يسيطر عليها البنك المركزي أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الاجمالية مصروحا منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة لدى البنوك الأخرى

2 الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

وهي المتغيرات النقدية المراقبة من طرف البنك المركزي والتي من خلال التأثير عليها وضبطها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل 3 نماذج أساسية وهي :

1. معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى .

إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية .

ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه المعدلات الأخرى

وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية

2. معدل الفائدة كهدف وسيط

إن الكنزيونيتهتمون أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى حد الأدنى الممكن ، بينما النقديون لا يهتمون بها كثيرا لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم ويضيفون بأنه عندما تهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي

هناك صعوبة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى تعبر بمثابة أدوات للسياسة النقدية تستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية وخارجية

3. المجمعات النقدية

عبارة عن هياكل مالية تسمح للشركات بتوحيد إدارة مواردها النقدية بشكل أكثر فعالية تتطوي على دمج الأرصدة النقدية من حسابات أو كيانات متعددة فهي مجمع مركزي ، والذي يمكن استخدامه لأغراض

مختلفة مثل إدارة السيولة ، خفض تكاليف الاقتراض ، ويمكن للشركات تنشيط عمليات الإدارة النقدية وتحسين الأداء المالي العام ، وكذلك المساعدة على تخفيض المخاطر المرتبطة بتقلبات العملة والتعرض لأسعار الفائدة

بفضل المجمعات النقدية تمكن الشركات من تحقيق مركزية وظائفها المتعلقة بالإدارة النقدية مما يقلل الأعباء الإدارية ويحسن الكفاءة التشغيلية وبالإضافة تزويد الشركات بقدرات تمكن بالتنبؤ بالنقد . يمكنها من تجميع وتحليل النفقات النقدية من مصادر مختلفة ¹

3 الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الأربعة والتي لخصها الاقتصادي " Nicolas kaldor" بما يعرف بالمربع السحري "Kalodor" سنة 1970 كما ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تمس جوانب مختلفة ، فمن ناحية "تهدف إلى التأثير على عرض النقود لإيجاد القوة الشرائية هو تنشيط الطلب الاستهلاكي والاستثماري وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة والعكس يؤدي لتخفيض القدرة الشرائية إلى الحد الأدنى من التوسع في الإنتاج

وتمثل الأهداف التشغيلية حلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية ، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة ، فمثلا عندما يتقرر تغيير نمو النقود الاجمالية ، فإنه يجب تبنى متغيرا احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المنفقة من إجمالي النقود في الأجل الطويل فالأهداف التشغيلية هي صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والاهداف الوسيطة ، فأهداف السياسة النقدية لا تختلف عن أهداف السياسة الاقتصادية تسعى عموما إلى المحافظة على الاستقرار الكلي .

والتوازنات الاقتصادية الكلية يمكن ضبط أو حصر الأهداف العامة للسياسة النقدية في ثلاث مستويات

❖ أهداف أولية

❖ أهداف وسيطة

❖ أهداف نهائية

¹ - المرجع سابق ذكره : أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة الدكتوراة ، ص 23-24

1. تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار

2. تحقيق التشغيل التام

3. تحقيق التوازن الخارجي

4. تحقيق النمو الاقتصادي

5. تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية .

يستطيع البنك المركزي التأثير والسيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان المعروض في الاقتصاد ومنه التحكم في ظاهرة التضخم من خلال آلية عمل السياسة النقدية في استخدام مجموعة من الأدوات وتتمثل أدوات السياسة النقدية في أدوات كمية تقليدية وأدوات نوعية

أدوات الكمية الأدوات غير المباشرة :

تتمثل في مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي بصفة مباشرة وغير مباشرة للتأثير على حجم الائتمان وتوجيهه وفقا لحالة الاقتصاد خلال الفترة ، دون التأثير في تخصيصه بين مختلف الاستخدامات وتوجيهه لقطاعات معينة¹ وتتمثل تلك الأخيرة فيما يلي:

1. زيادة حجم الائتمان:

تعتبر البنوك التجارية مسؤولة عن زيادة حجم الائتمان أو تقليصه وتمكين رجال الاعمال من زيادة أو تقليل اقتراضها منها ، وعلى ذلك فإن البنوك التجارية تملك القوة والقدرة في التأثير على الاقتصاد الوطني .

وهنا يكمن الدور الرئيس للبنك المركزي في السيطرة على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان كي يتمكن البنك المركزي من السيطرة على التقلبات الاقتصادية في البلاد وبواسطة عمليات السوق المفتوحة

2

¹ - بالعرف عز الدين ، سعودي عبد الصمد ، 2021 ، أثر الأدوات السياسية النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في

الجزائر ، دراسة قياسية ، 1999-2019 ، مجلة الوحات للبحوث والدراسات ، المجلد 14 ، العدد 03 ، ص1001

² - ضياء مجيد الموسوي 2008 ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر ، ص265

2. سياسة السوق المفتوح:

عمليات السوق المفتوح هي قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية والسندات المالية العمومية وأدوات الخزينة والسوق النقدية والمالية بهدف التأثير على الائتمان وبذلك يحتفظ البنك المركزي بمحفظة ضخمة للسندات الحكومية المتفاوتة الآجال تسمى عادة (المحفظة الاستثمارية) وأوراق أخرى .

ويتم ذلك في السوق النقدية والمالية ، بقصد التحكم في السيولة ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع وانخفاض معدل الفائدة ، وبذلك تستطيع السلطات النقدية توجيه

3. سياسة معدل إعادة الخصم :

يعرف معدل إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق المالية والتجارية وهو أيضا يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم القروض لها ¹

وقد تتطلب البنوك التجارية المزيد من السيولة النقدية فتلجأ إلى البنك المركزي كي تخصم ما بحوزتها من أوراق تجارية تحصل على قيمتها النقدية قبل موعد استحقاقها نظير نسبة معينة من قيمتها تسمى سعر الخصم ، كما تقوم البنوك المركزي باقتراض مباشر للبنوك التجارية عندما تواجه طلبات زائدة غير متوقعة من موديعيها على سحب ودائعهم ، بحيث تعجز السيولة النقدية لديهما عن تلبية هذه الطلبات مما يهدد باهتزاز ثقة عملائها ² فيسارع البنك المركزي لتقديم الدعم والغطاء النقدي لمدة البنوك المتعثرة نظير سعر فائدة منخفض .

وفي ضوء ذلك يعرف سعر إعادة الخصم بأنه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية واذون الحكومة للبنوك التجارية أو نظير القروض التي يقدمها مباشرة للبنوك التجارية ³

¹ - عبد القادر خليل ، 2014 ، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ص 97

² - رشاد العصار ، رياض الحلبي ، 2009 ، النقود والبنوك (دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص 153)

³ - محمد أحمد الافندي ، 2008 ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، الأردن ، ص 486

4. نسبة الاحتياطي القانوني

يشير الاحتياطي القانوني إلى الحد الأدنى من الأصول النقدية التي يتعين على المؤسسة المالية قانوناً الاحتفاظ بها في حسابات احتياطي في المتوسط مقابل التزامات محددة حيث يؤدي التغيير (الارتفاع والانخفاض) في متطلبات الاحتياطي إلى ضخ الأموال في الاقتصاد من خلال منح البنوك احتياطات زائدة مما يشجع على التوسع في الإقراض المصرفي ويخفض أسعار الفائدة ، يحدد الاحتياطي الفيدرالي أيضاً نسب احتياطي لضمان أصول البنك على أموال لمنعها من نفاذ الأموال في حالة زعر المودعين ، إجراءات عمليات سحب جماعية إذ لم يكن لدى البنك الأموال اللازمة للوفاء لاحتياطياته.

ولهذا تستخدم هذه السياسة من طرف البنك المركزي للتحكم في الغرض النقدي حيث يستطيع استخدامها في التأثير على احتياطيات البنوك التجارية الناجمة عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلد .

فعندما تكون هدف هذه السياسة النقدية الحدّ من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاحة لدى البنوك¹

يهدف هذه الأداة للتأثير على المعروض النقدي من خلال التحكم في قدرة البنوك على توليد الائتمان، باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني والتي يمثل الجزء من الودائع لدى البنوك التي يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف.

الأدوات النوعية ، الكيفية². (الأدوات المباشرة)

تسمى بالأدوات المباشرة وهي تلجأ لها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية في البلاد وتأخذ صفة التدخل المباشر " وتتمثل فيها يلي :

1. تحديد نسبة الودائع .

² - حبير يونس الموسوي ، نزار كاظم الحيكاني 2015 ، السياسة الاقتصادية ، ط2 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص24.

وتكون بإجبار البنك المركزي البنوك التجارية على الاحتفاظ نسبة معينة من الودائع على شكل أصول نقدية وفقا لسياسات التي يلجأ إلى إقرارها وتبعا لظروف البلاد ، وتستخدم عادة هذه الأداة لتقييد القروض المقدمة لتمويل الاستيراد، عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات

2. الرقابة على الائتمان

وذلك باستخدام بعض وسائل الأدوات النوعية حيث تتمثل هذه الأدوات فيما يلي :

أ. تحديد أسعار الفائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان

فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي تمنح للقطاعات التي تشجعها الدولة وتكون مرتفعة بالنسبة إلى الأنشطة ذات الأهمية الأقل :

ب تحديد أوجه مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه اختلافها بحيث تزداد مدة الاستحقاق في القروض المقدمة للتنمية وتخفض بالنسبة إلى القروض المقدمة إلى قطاعات أخرى

ج اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزي عندما يتجاوز الائتمان حدا معيناً .

تخصيص التمويل

وتتمثل في تحديد نسبة من القروض لتمويل النشاطات ذات الأهمية والاولية كتمويل القطاع الزراعي ، التجارة ، الصناعة

3. الاقناع الادبي :

وهو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي أدبيات بشأن تقديم القروض وتوجيهها أي أنه أداة يحاول من خلالها البنك المركزي اقناع المصارف التجارية باتباع سياسة معينة دون الحاجة إلى تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية ، وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وتقتها فيه وعلى مقدرة البنك المركزي على واجهة الضغوط التضخمية

الفرق بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة

تتبع التحول من السيطرة المباشرة إلى غير مباشرة على السياسة النقدية الاتجاه العام نحو مزيد من الاعتماد على قوى السوق ، قانون العرض والطلب أو إزالة القيود والتحرير لكافة الأدوات والسياسة الاقتصادية والمالية والنقدية والابتعاد عن أسلوب التوجيهات والقرارات الإدارية التحكمية ولابد من دراسة مدى فعالية كل نوع من أنواع الرقابة وقدراته على تحقيق أهداف السياسة النقدية في أقل قدر من الوقت والتكلفة من أجل تحديد الفرق بينها ، وفي المؤسسات النقدية ، يمكن أن يكون لهذه التكلفة التي ليست مادية بشكل عام تأثير معنوي على هيئة أو توازن الهيكل الإداري لديها .

آليات السياسة النقدية:

المشكلة الرئيسية في آلية نقل النقد هي طرح العلاقة التي تربط بين إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي والاقتصاد الكلي ، والنتائج التي يهدف الوصول إليها تعرف آلية الانتقال النقدي بأنها العملية التي تؤثر فيها قرارات السياسة النقدية على الاقتصاد بشكل عام ومستوى السعر على وجه التحديد.¹ وهي العملية التي من خلالها تؤثر قرارات السياسة النقدية على الاقتصاد بشكل عام ومستوى الأسعار بشكل خاص تتميز آلية النقل بفترات زمنية طويلة ومتغيرة وغير مؤكدة ، وبالتالي فإنه من الصعب التنبؤ بالتأثير الدقيق لإجراءات السياسة النقدية على الاقتصاد ومستوى الأسعار .

مفهوم آلية انتقال الأثر النقدية

لكي تتمكن السياسة النقدية من أن تؤثر على النشاط الاقتصادي يجب عليها أن تنتقل من القطاع النقدي أو الإسمي "غير الحقيقي" إلى القطاع الحقيقي .

إن آلية الانتقال النقدي "هي العملية من خلالها يتم انتقال أثار التغيرات في أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي إلى الناتج الحقيقي والتضخم ، كما يمكن تعريف آلية الانتقال النقدي . تلك العملية التي من خلالها يتم انتقال تأثير التغيرات في المتغيرات النقدية مثل عرض النقود ، أسعار الفائدة ، أسعار الصرف ، الائتمان إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي والتضخم .

تتمثل عملية آلية انتقال الأثر النقدي في المسار الذي تترجم فيه التغيرات في العرض النقدي أو التغيرات في سعر الفائدة إلى التغيرات في الناتج والعمالة والأسعار والتضخم¹

¹ - مجدي التسوريجي ، (2013) ، أثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ص 124

قنوات انتقال السياسة النقدية

ويتمثل انتقال السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال قنوات السياسة النقدية التي تمكن أدوات السياسة النقدية الوصول للهدف النهائي .

ويوجد أربعة "4" قنوات رئيسية للسياسة النقدية على العموم وهي :

- قناة سعر الصرف ،قناة أسعار الفائدة ،قناة الائتمان وقناة أسعار الأصول

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

اختلفت آراء الاقتصاديين بين المدى القصير والطويل في قياس تأثير السياسة النقدية والنمو الاقتصادي باختلاف وجهات نظر أصحاب النظريات الاقتصادية، لكن يبقى تأثيرها مرتبط بعدة عوامل، في حين تعمل السلطات النقدية بمختلف أدواتها وقنواتها لبلوغ أهداف السياسة الاقتصادية.

¹- قبورة عدة ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة دكتوراة ، ص33

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية التي تبرز العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي:

- إن دراسة العلاقة بين السياسة النقدية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وبالأخص على النمو الاقتصادي لطالما كانت محل إهتمام مختلف المدارس الاقتصادية، حيث يكمن هذا الاختلاف في المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه النقود على المتغيرات الاقتصادية، إذ يرى الكنزيون أن للنقود تأثير قليل في المدى القصير في حين يرى النقديون أن للنقود تأثير كبير جدا في الأجل الطويل هذا الاختلاف أفرز عدة اتجاهات حول فعالية السياسة في المدى القصير. وظهور مذهب ثالث بزعماء الاقتصادي الأمريكي

"والتر هيلر" الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة بل طالب بضرورة عمل مزج أو خلط لكل من الأدوات النقدية والأدوات المالية بنسب معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر قدر من الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي¹ وأجمعت جميع هذه النظريات على وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتاحة في الاقتصاد بحيث يأتي تأثير السياسة النقدية على الأداء الاقتصادي من خلال التأثير في حجم الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري عن طريق سعر الفائدة، فزيادة عرض النقود يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وهذا بدوره يعمل زيادة حجم الادخار ومن ثم الاستثمار ، فغالبا ما تواجه السلطات النقدية صعوبة في تحقيق كل أهداف السياسة النقدية معا نظرا للتعارض القائم بينها، فقد لا يمكن تحقيق هدفي استقرار الأسعار والتوظيف الكامل معا، لان زيادة التوظيف تتطلب زيادة الإنفاق الكلي على السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبين أهم النظريات التي أبرزت العلاقة بين النمو الاقتصادي والسياسة النقدية كالآتي :

فالتحليل الكلاسيكي يعتبر النقود جسر تعبر من خلاله السلع المتبادلة أي دفع السلع مقابل الحصول على سلع الأخرى أي هي المنتجات بذاتها وهو ما يعبر عنه القانون "ساي" للأسواق (العرض يخلق الطلب خاص به) ويعني أن المشروعات بإنتاجها للسلع والخدمات تتحصل على مداخيل في شكل أجور وأرباح وفوائد .

تؤكد النظرية الكلاسيكية على أن الادخار يعتبر العامل الأساسي في عملية النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

¹ - بن عزة إكرام ، شليل عبد اللطيف، تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو (دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2017) -البشائر الاقتصادية، المجلد 04 ، العدد 02 ، 2018، ص 180

- أما في التحليل الكينزي يرون أن النقود إضافة لكونها وسيلة للمبادلة فهي وسيلة مخزن للقيمة وأنها تتأثر بسعر الفائدة وبذلك فإن النقود لها تأثير ضعيف ويفضلون السياسة المالية في تحقيق النمو لذلك فإن كينز لا يشترط المدخرات كعملية مسبقة لتحقيق النمو بل يرى الاستثمار العنصر الأساسي من خلال سعر الفائدة التي تعتبر قناة لنقل آثار السياسة النقدية للمغيرات الحقيقية والتحكم في كمية المعروض النقدي، وفقا لكينز يجب أن تبقى أسعار الفائدة منخفضة لتحفيز الاستثمار وبالتالي يؤثر على الإنفاق والإنتاج الكلي، فحسب كينز الاقتصاد الذي يعاني من حالة التشغيل الناقص بحاجة إلى زيادة محددة في الطلب الكلي إما عن طريق الإنفاق الحكومي أو زيادة عرض النقد الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال وهذا ما يؤدي لانتقال الاقتصاد إلى حالة التشغيل التام بينما في حالة التشغيل الكامل الأفراد يميلون إلى الاكتناز بحيث لا تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي لذا اقترح كينز في هذه الحالة زيادة معدلات الضرائب ورفع أسعار الفائدة لكي ينخفض الطلب على الاستثمار وينخفض معه الإنتاج .

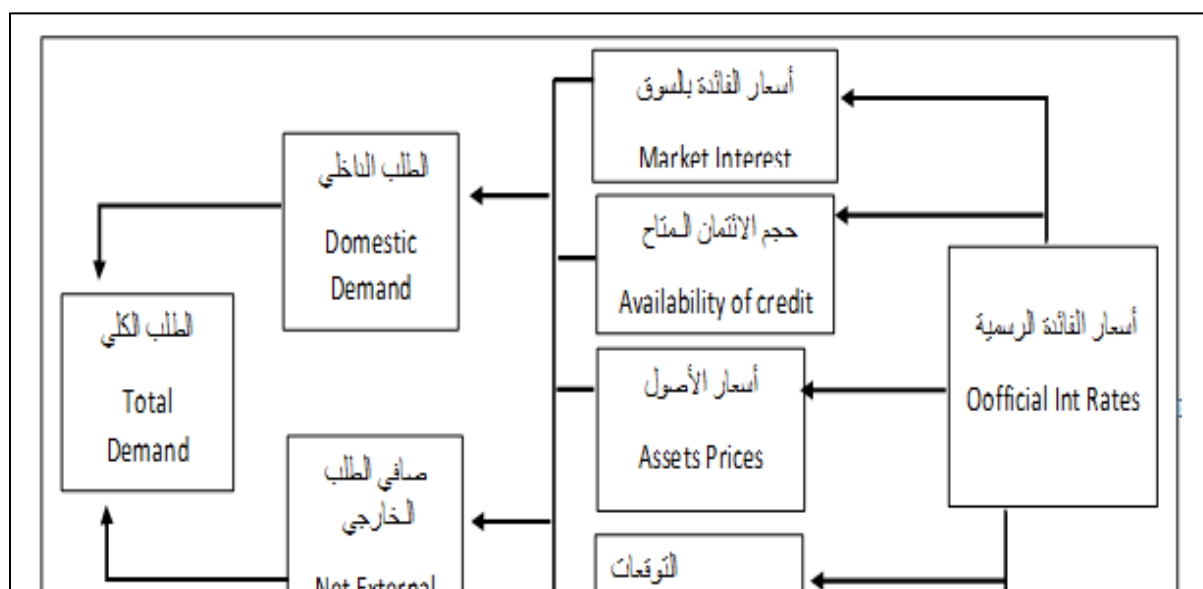
- أما في التحليل النقدي بزعامة فريدمان أعطوا أهمية كبيرة لعرض النقود في تحليلهم للسياسة النقدية باعتبار أن عرض النقود لابد أن يتماشى مع معدل النمو ويرجعون سبب التضخم إلى نمو كمية النقود بصفة أكبر من نمو الناتج الداخلي الخام، فالتغير في كمية النقد المعروضة هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الإنتاج والعمالة في الأجل القصير وإلى التقلبات في الأسعار في الأجل الطويل وبذلك فالتغير في المستوى العام للأسعار يمكن علاجه عن طريق التحكم في العرض النقدي، ففي حالة الزيادة في المستوى العام للأسعار يتم تقييد عرض النقد بكبح الزيادة في الإنفاق والعكس في حالة الركود. بينما يرى أصحاب التحليل الكلاسيكي الجديد بأولوية الاهتمام بالادخار والاستثمار على حد سواء نظرا للدور الهام في عملية النمو مع ضرورة تنظيم كمية النقود بالشكل الذي يشجع على الادخار النقدي من خلال أسعار الفائدة.

وعموما يمكن القول بأن جميع المدارس الاقتصادية والنظرية اتفقت على وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التوظيف والتضخم ، ولهذا يجب على السلطات النقدية أن توفر حولا لمشاكل النمو بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للدولة واحتياجاتها وخططها المستقبلية.(1)

المطلب الثاني: أثر انتقال قنوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الحقيقي

لنقل الأثر من أدوات السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية يجب توفر قنوات التي هي عبارة عن روابط خاصة من خلالها تؤثر السياسة النقدية على الطلب الكلي، حيث يمر أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد ويؤثر على سلوك الأعوان الاقتصاديين ومنه الأهداف المتصلة بالنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار وحسب الاقتصاديين قنوات إبلاغ السياسة النقدية كثيرة ومتنوعة ورغم الاختلاف في المدى الزمني وفعاليتها إلا أن هناك شبه إتفاق حول خمسة قنوات رئيسية تنتقل من خلالها أثار تنفيذ السياسة النقدية إلى الاقتصاد (Transmission Policy Monetary)، أما ميكانيكية تأثير السياسة النقدية فهي تعبر عن عمل قنوات السياسة النقدية في نقل أثرها تبعا لتغير الناتج والأسعار وحسب الظروف والعوامل الاقتصادية، وتتمثل القنوات الخمس لانتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد كما يلي

الشكل رقم 03 قنوات انتقال اثر السياسة النقدية



المصدر : أحمد شفيق الشاذلي (أكتوبر 2017) قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية إلى الإقتصاد الحقيقي ،مجلة دراسات إقتصادية صندوق النقد العربي – أبو ضبي العدد 39 ص 17

أولاً : قناة أسعار فائدة السوق:

تعتبر قناة سعر الفائدة الأداة التقليدية حسب الكلاسيك حيث اعتبروا أن سعر الفائدة هو ثمن التضحية بالاستهلاك الحالي، أما كينز فإنه يرى في سعر الفائدة متغيراً نقدياً يتحدد بمستوى التفضيل النقدي للأفراد فإذا ازداد تفضيل الأفراد للسيولة ارتفع سعر الفائدة وبالمقابل إذا انخفض تفضيل الأفراد للسيولة انخفض سعر الفائدة ويعتبر العديد من الاقتصاديين سعر الفائدة ثمناً للنقود فكل سلعة ثمن و ثمن النقود هو سعر الفائدة لانتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي، حيث أكدت الدراسات المالية والنقدية وتجارب العديد من الدول بأن سعر الفائدة متغير نقدي ذو أهمية بالغة وسط السياسات الاقتصادية لأنه يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية، وحسب النموذج الكينزي IS - LM تعتبر أهم قناة لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو الاقتصادي النهائي، والذي يمثل التوازن الآني في سوقي السلع والخدمات وسوق النقد في الاقتصاد المغلق أي وفقاً للتحليل الكينزي فإن سعر الفائدة يربط بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي من خلال العلاقة بينه وبين المعروض النقدي والاستثمار ومستوى الطلب الكلي الفعال .

عند إستخدام سياسة نقدية توسعية لمواجهة زيادة المعروض النقدي ستؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الإسمية مما يعمل على انخفاض الفائدة الحقيقية، ومن ثم فيؤدي ذلك إلى انخفاض تكلفة رأس المال (تكلفة الاقتراض)، وهو يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاك وبدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وحجم الإنتاج،

أما عند القيام بسياسة نقدية انكماشية (تقييدية) سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة الإسمي والحققي وهذا ما يرفع من تكلفة رأس المال وهذا له تأثير يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وبدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وحجم الإنتاج، حيث يؤدي رفع سعر الفائدة إلى انخفاض الاستهلاك عند الأفراد للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة وزيادة مدخراتهم وتأجيل استهلاكهم إلى المستقبل وهو ما يعرف بظاهرة الإحلال.

وتؤكد قناة سعر الفائدة أن الأثر الأكبر على قرارات الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي تتم عن طريق معدل الفائدة الحقيقي للمدى الطويل وليس المدى القصير.

ثانيا: قناة توفر الائتمان:

تعتبر قناة الائتمان آلية حديثة لنقل السياسة النقدية ظهر دورها أول مرة على يد الاقتصاديين (Blinder et Beranke) سنة 1988 ويمثل هذا النموذج التوازن الآني لكل من سوق النقد (يتحقق بتقاطع الطلب على النقود وعرضها) وسوق الائتمان الذي (يتحقق بتساوي الطلب على القروض وعرض القروض)، وذلك في ظل فرضية الاستبدال الغير تام أو الإحلال الغير كامل بين القروض والأصول المالية، وتعرف قناة الائتمان على أنها مجموعة من العوامل التي تنتشر وتوزع أثار تغير المعروض النقدي نتيجة تغير سعر الفائدة، تنقسم قناة الائتمان إلى قانتين هما قناة الإقراض المصرفي (القناة الضيقة للقرض) وقناة ميزانيات المؤسسات (القناة الموسعة للقرض).

❖ قناة الإقراض المصرفي:

ففي هذه القناة يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع في المصارف فينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو الاقتصادي وتعتمد هذه القناة على الدور الذي تلعبه البنوك داخل الجهاز المصرفي والمالي وينتقل أثر السياسة النقدية للاقتصاد من خلال العلاقة الوطيدة بين حجم الائتمان والإنفاق الكلي تعمل هذه القناة كآلاتي

عند إتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد وتؤدي إلى زيادة احتياطات وودائع البنوك مما يزيد من حجم القروض البنكية، وهذا يؤدي إلى زيادة في نفقات الاستثمار والاستهلاك وبالتالي زيادة الناتج المحلي

❖ قناة ميزانية المؤسسات (منشآت الأعمال):

عند إتباع سياسة نقدية انكماشية والخطر المعنوي كبير عندما تريد الاقتراض وعند قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة مع مخاطر كبيرة في الإقراض وذلك بسبب سوء انتقاء المقترضين، فالانخفاض في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات وضمانات تقدم ضمانات قليلة للمقرضين، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة مما يزيد من مخاطر إقراضها وهو ما يدفع المصارف للامتناع عن إقراضها، وهذا له أثر في الحد من استثمار القطاع الخاص وبالتالي التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، تأخذ هذه القناة في الاعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين والمقترضين من جهة أخرى كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية وليس القرض فحسب فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة ومخاطرة والمقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضماناً لتعظيم أرباحه،

ويكون تأثير قناة الائتمان غالباً على المشروعات والمؤسسات الصغيرة التي لا تتوفر على مصادر تمويل أخرى وتلجأ بذلك إلى الائتمان المصرفي في هذه الحالة.

ثالثاً: قناة أسعار الأصول:

تعتبر قناة أسعار الأصول عن وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد وتعني القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول أو بمعنى آخر القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلاً من هذه الأصول سواء قناة أسعار الأصول المالية الأسهم والسندات) وقناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات) وذلك تبعاً لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، وينتقل تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد عبر قناتين قناة توبينلاستثمار وقناة اثر الثروة على الاستهلاك (

رابعاً: قناة سعر الصرف:

تعتبر قناة سعر الصرف من إحدى أهم قنوات السياسات النقدية خاصة في الاقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة على الأسواق الخارجية، وتزيد أهميتها لعدد كبير من الدول خاصة منها النامية التي

تتمتع أسواقها بدرجة محدودة من التطور التي تبحث عن استقرار سعر صرف عملتها، ويمثل سعر الصرف أداة تربط بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، وتستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة إلى جانب معدل الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى، وتعود أهمية سعر الصرف إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصادين المحلي والخارجي نتيجة لنمو الاقتصاد الدولي

في الحالة التي يطبق البنك المركزي سياسة انكماشية بحيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية مما يؤثر سلبا على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الاقتصاد المحلي بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبتها بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية

أما عندما يطبق البنك المركزي سياسة نقدية توسعية وذلك بزيادة عرض النقود، فتعمل قناة أسعار الصرف من خلال أسعار الفائدة لأن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية مما يؤدي لانخفاض قيمة الودائع الوطنية مقارنة بنظيرتها الأجنبي وبدوره يؤدي إلى انخفاض أو تدهور في قيمة العملة الوطنية فتتخفض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، وبدوره فإن ارتفاع أسعار الواردات من السلع تامة الصنع ونصف المصنعة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار المستهلكين (معدل التضخم) بشكل مباشر وسريع وغير مباشر عبر ارتفاع أسعار السلع الوسيطة وهذا ما يؤدي إلى زيادة التنافسية، وبالتالي صافي الميزان التجاري ومنه زيادة الإنتاج الكلي وهذا مع مراعاة شروط تخفيض العملة وكذلك يجب أن لا يكون الانخفاض في أسعار الفائدة مضرا بقيمة العملة الوطنية¹، ويمكن تمثيلها وفق المعاد الآتية:

خامسا: قناة التوقعات:

¹ - يوسف لزرق، دور قناة الائتمان في انتقال أثر السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر

تمثل هذه القناة التوقعات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، فالأعوان الاقتصاديون يتوقعون التغيرات الاقتصادية في حالة سيادة عدم التأكد، كما تتضمن هذه القناة إعداد ونشر مجموعة من التوقعات بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المستوى العام للأسعار ومن ثم على مستقبل النمو الاقتصادي بوجه عام، ويتوقف نجاح هذه القناة في نقل آثار السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي بالقدر والمدى الزمني المناسبين وعلى مدى دقة البيانات الصادرة عن البنك المركزي بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية، وتتواجد عدة أساليب للتوقعات نوجزها في العناصر الآتية¹:

1. نموذج التوقعات البسيطة يستخدم قيم سابقة قليلة العدد للمتغير المطلوب كأساس للتنبؤ وتأخذ القيم المتوقعة نفس اتجاه التغير الحاصل في الفترات السابقة ويمتاز هذا النوع بالبساطة وعدم الدقة عند مطابقة القيم الفعلية مع القيم المتوقعة؛
2. نموذج التوقعات المرتبطة بالماضي ويتم تحديد السلوك المتوقع بناء على السلوك في الفترة الماضية ويمتاز بتكرار الخطأ في المستقبل تتحدد وفقاً لقوة الظاهرة واستمرارها ؛
3. نموذج التوقعات الرشيدة ويمتاز غالباً بتنبؤات صحيحة في المستقبل لافتراضه عدم وقوع الأفراد في أخطاء متكررة ومنتظمة وتعتبر قناة الأسعار وقناة توقعات المتتبعين للاستثمار إلى جانب نوع الأصول مثل العقارات أدوات الانتقال أثر السياسة النقدية وربطها بالتوقعات الاقتصادية المستهدفة.

المطلب الثالث: آلية انتقال أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

السياسة النقدية مجموعة من الأدوات تسعى من خلالها لرفع معدلات النمو الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال قناتي المعروض النقدي ومعدل الفائدة، فزيادة المعروض النقدي عن طريق اتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وهو بدوره يعمل على زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي

¹ - حسين بن العمر 2009 قنوات تأثير السياسة النقدية مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 06 العدد 3 الامارات العربية المتحدة، ص 26.

وبالتالي زيادة الطلب الكلي أي زيادة الناتج الداخلي الخام GDP ومن ثم النمو الاقتصادي ويحدث العكس عند اتباع سياسة نقدية انكماشية¹.

أثر وفاعلية أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي:

4. **سعر إعادة الخصم:** أما معدل إعادة الخصم يتوقف تحديد معدل إعادة الخصم بظروف سوق القروض والظروف الاقتصادية ويكمن تأثيرها على حجم النمو الاقتصادي في إطار السياسة التوسعية والانكماشية.

في حالة وجود ركود أو كساد اقتصادي يقوم البنك المركزي باتباع سياسة توسعية عن طريق تخفيض سعر إعادة الخصم أي تخفيض تكلفة الائتمان مما يحفز البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي مما يؤدي إلى زيادة الأموال المتاحة للبنوك من أجل إقراضها للأفراد وبالتالي انخفاض أسعار فوائدها على القروض الأمر يزيد عرض النقود ويزيد معها الاقتراض والإنفاق الاستهلاكي ويزيد كل من معدل النمو الاقتصادي والمستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد.

أما في حالة وجود تضخم يقوم البنك المركزي باتباع سياسة انكماشية عن طريق رفع سعر الخصم وبالتالي تزداد تكاليف القروض المخصصة لدى البنك المركزي مما يقلل من قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض، كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية للأفراد وبالتالي يقل الطلب على النقود وهذا ما يؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية الأمر الذي يساعد على محاربة التضخم.

وتوقف فاعلية سياسة سعر إعادة الخصم على عدة عوامل تذكر منها²:

❖ أن يكون للسعر الذي يحدده البنك المركزي أثره الفوري والحازم على سعر الفائدة وعلى ظروف الائتمان

❖ أن يكون الاقتصاد مرناً بالقدر الكافي بحيث تتبع التغييرات في ظروف الائتمان التغييرات في الأسعار والأجور الموافقة للإنتاج والتوظيف

¹ - صلاح الدين كروش ، ربيع قرين ، اثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2017) ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2021 ، ص54

² - زهير علي، دور سعر إعادة الخصم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسة النقدية في ظل أزمة مجموعة الأورو (الدور الفعال للبنك المركزي الأوروبي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ، الجزائر، المجلد 08، العدد 01،

❖ ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي وهو ما يعزز من أهمية سياسة سعر إعادة الخصم.

سياسة السوق المفتوحة : يتوقف تأثير سياسة السوق المفتوحة على النمو الاقتصادي بظروف سوق النقد من أجل تخفيض أو زيادة كمية النقود للتأثير على حجم الائتمان بما يتفق والظروف الاقتصادية السائدة وفق آلية بسيطة يمكن تلخيصها في إطار السياسة التوسعية والانكماشية¹:

في حالة وجود ركود أو كساد اقتصادي وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة توسعية عن طريق شراء سندات حكومية في السوق المالي وشراء الأوراق المالية من الأفراد والبنوك والمؤسسات مما يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مما يدفعها إلى تخفيض معدلات الفائدة على قروضها للعملاء ومن ثم ارتفاع حجم الاستثمارات لينعكس الأثر مباشرة على زيادة حجم الناتج الوطني وارتفاع مستويات التشغيل مما يساهم في زيادة كمية النقود في السوق بهدف دعم القدرة الشرائية وبالتالي رفع مستوى الطلب الكلي.

أما في حالة وجود تضخم يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة انكماشية حيث يقوم ببيع سندات حكومية بأسعار مغرية لتحفيز شرائها لامتصاص كمية النقود القانونية الموجودة في هذه السوق وبالتالي تقل كمية النقود المتداولة وتحد من إمكانية البنوك من خلق النقود الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وبالتالي ينخفض حجم العرض النقدي وهذا ما يؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية الأمر الذي يساعد على محاربة التضخم.

وتتوقف فاعلية سياسة السوق المفتوحة على عدة عوامل نذكر منها²:

6. يعتمد نجاح سياسة السوق المفتوحة على مدى وجود أسواق مالية متطورة كبيرة ومنظمة؛
7. تتوقف فاعلية سياسة السوق المفتوحة على مدى وقدرة استجابة البنوك التجارية لرغبات البنك المركزي وقد تتفق المصالح وقد تتعارض، فكلما توفرت البنوك التجارية على احتياطات نقدية فائضة سيتحتم القيام بمبيعات كبيرة في السوق المفتوحة الأمر الذي سيتضمن انخفاضا حادا في أسعار الأوراق المالية ومن ثم تتضاءل فرص نجاح هذه السياسة مما يهدد ربحية البنوك التجارية، لذا يجب على البنوك التجارية أن

¹ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 33

² - أكرم حداد، مشهور هذلول النقود والمصارف دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 189.

تلجأ لإعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي لتستعيد قدرتها على منح الائتمان وبالتالي المحافظة على ربحيتها؛

مدى توفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي كما ونوعا لطرحها في السوق.

5. **نسبة الاحتياطي الإلزامي:** يتوقف تأثير نسبة الاحتياطي الإلزامي على حجم الرصيد النقدي لدى البنوك التجارية فكلما كان مرتفعاً زاد حجم الائتمان والعكس صحيح، ويمكن تلخيصها حسب السياسة المتبعة توسعية أو انكماشية¹.

في حالة تبني سياسة توسعية عند وجود ركود أو كساد اقتصادي وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي وهذا ما يرفع من كمية الاحتياطيات النقدية لدى البنوك فتزيد قدرتها على منح القروض والائتمان وبدوره يؤدي لارتفاع حجم الكتلة النقدية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لينعكس الأثر مباشرة على زيادة حجم التشغيل مما يساهم في رفع مستوى الطلب الكلي وبالتالي انتعاش الاقتصاد.

أما في حالة وجود تضخم يتبع البنك المركزي سياسة انكماشية فيلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي الإجباري وهذا ما يخفض من نسبة الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تقل قدرتها في منح القروض إلى عملائها مما يعمل على تخفيض حجم الائتمان المصرفي وبدوره يؤدي لانخفاض حجم الكتلة النقدية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار الذي يساعد على محاربة التضخم.

وتتوقف فعالية نسبة الاحتياطي الإلزامي لتحقيق أهداف السياسة النقدية على عدة عوامل نذكر منها²:

- تعتبر نسبة الاحتياطي الإلزامي من أنجح السياسات في فترات التضخم، حيث البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي القانوني بغرض امتصاص الفائض من الكتلة النقدية إلا عن طريق خفض حجم الودائع والقروض والاستثمارات، أما في حالة الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي ففعاليتها ضعيفة في تشجيع طلب القروض، ويقل الطلب على

¹ - عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي تحليل كلي، مجموعة النيل العربية ،

القاهرة، 2003، ص 105

² - علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998، ص 195.

القروض من قبل الأفراد والمؤسسات لذا يجب إرفاق هذه السياسة بإجراءات أخرى تشجع على زيادة طلب القروض.

■ تقتصر سياسة السوق المفتوحة على الدول المتقدمة بينما سياسة سعر الخصم ضعيفة الأثر في الدول النامية وتعد نسبة الاحتياطي الإلزامي من أفضل أدوات الرقابة النقدية في الدول النامية، نظرا لعدم توفر توافر سوق مالي حقيقي ومنتظم غير أن هذه الأداة لها بعض العيوب، أنها غير مرنة لأنها تتعامل مع جميع البنوك بدون استثناء ولا تميز بين المصارف ذات العجز أو الفائض.

ومنه يمكن القول لمعالجة الفجوة الانكماشية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي يلجأ البنك المركزي لسياسة توسعية عن طريق تخفيض سعر إعادة الخصم، تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي شراء أوراق مالية في سوق الأوراق المالية، ويحدث العكس في حالة معالجة فجوة تضخمية، وعموما تكمن العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي فيما مدى قدرة السلطات النقدية لتبني سياسة فعالة تحافظ بها على الاستقرار والتوازن أو تواجه بها الأزمات والمشاكل الاقتصادية.

خلاصة الفصل الأول:

تمثل السياسة النقدية إحدى أهم ركائز السياسة الاقتصادية تسعى من خلالها السلطات النقدية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف الأربعة ممثلة في النمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، وكذا التوظيف التام، وتتنوع وتتجدد السياسة النقدية باختلاف وتعدد ظهور الأزمات ، كما يتباين تطورها التاريخي حسب وضع المجتمعات متقدمة كانت أو نامية أو حسب النظم الاقتصادية المختلفة بين الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية، وعموماً جل الدول تطبق نهج أدوات السياسة النقدية التقليدية، غير أن أزمة 2008 ساهمت في ظهور أدوات غير تقليدية في العديد من دول العالم المتقدم لمعالجة الركود، في حين تشهد بعض البلدان الإسلامية بعض التجارب بتغيير أدواتها من خلال ارتباط هذه الأنظمة ومؤسساتها بمعتقدات دينية كهدف أساسي للتخلص من دائرة التبعية الاقتصادية الغربية.

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الكلية التي تسعى أي دولة لتحقيقها، نظراً لكونه مقياساً يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، فهو يعكس القيمة الحقيقية لمستوى رفاهية وتطور الشعوب، لذا نال اهتمام الاقتصاديين على اختلاف أطيافهم وانتماءاتهم الفكرية.

من خلال هذا الفصل وبعد التعرف على الجوانب النظرية لكل من السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، جاء الدور لإبراز العلاقة بينهما من خلال آراء مختلف المدارس الفكرية والتركيز على مدى تأثير أدوات وقنوات السياسة النقدي على الناتج المحلي الإجمالي عند مختلف الاتجاهات التي تتبناها سواء انكماشية أو توسعية حسب ظرف كل بلد، حيث يكمن الجدل بين مختلف النظريات الاقتصادية على المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه السياسة النقدية على حجم النشاط الاقتصادي وأيهما أفضل المدى القصير أو المدى الطويل، ويبقى الجواب مرهون بعدة عوامل منها البنية الاقتصادية للبلد ودرجة تطور هيكل القطاع المصرفي المالي ودرجة انتظامه والمشاكل والأزمات المالية والنقدية.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي
دراسة حالة الجزائر 1990 – 2023

تمهيد:

بعد إتمام الإطار النظري للدراسة سوف نحاول تسليط الضوء على الجانب التطبيقي لها و للإلمام أكثر بهذه الدراسة سوف نحاول إعطاء نظرة سريعة عن النماذج الاقتصادية الكلية لهذا الغرض ، ولقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى جانب نظري تم التطرق فيه إلى تعريف نموذج الانحدار الذاتي (VAR) ، وإختبار المعلمات الخاصة بالدراسة؛ وجانب تطبيقي لقياس مدى تأثير أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في إحتياطي الاجباري ؛سعر إعادة الخصم ؛سعر الفائدة الإسمي في الجزائر على سعر الصرف من خلال دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2023 ولذا سنتطرق في هذا الفصل إلى

المبحث الأول: تعريف نموذج الانحدار الذاتي VAR

لمبحث الثاني: بناء نموذج قياسي لقياس السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

المبحث الثالث: تقدير النموذج واختبار المعنوية

المبحث الأول : نموذج الانحدار الذاتي VAR

جاءت نماذج الانحدار الذاتي كبديل للنماذج التنبؤية فقد أثبتت الاختلافات الاقتصادية - الأزمة الاقتصادية العالمية- عدم صلاحيته بسبب عدم آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية. وعدم الأخذ بعين الاعتبار ديناميكية وحركية المعادلات القياسية في نماذج الانحدار الذاتي، تعالج كل المتغيرات بصفة متماثلة وبدون شرط إقصاء مع إدخال عامل التباطؤ لكل المتغيرات في كل المعادلات ليعطي للنظام الطبيعة الحركية .

هذه النماذج عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي

اذ يتكون من نظام لجملة معادلات بحيث كل متغيرة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمتها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية

الصياغة العامة لنموذج الانحدار الذاتي :

المطلب الأول: مفهوم شعاع (متجه) الانحدار الذاتي:

متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto regressive) هو نموذج مشابه لنمذجة المعادلات المتزامنة (المعادلات الآتية) أي أنه يوجد العديد من المتغيرات الداخلية معاً، غير أن كل متغير داخلي يكون موضح بقيمته المختلفة، وبقيم المتغيرات الأخرى للنموذج ولا توجد متغيرات خارجية في النموذج، وأن البناء الهيكلي لنموذج المعادلات الآتية يستخدم في النظرية الاقتصادية في وصف العلاقة بين العديد من المتغيرات المهمة⁴¹.

ومن خلال أخذ الزمن بعين الاعتبار فإن هذه النماذج من شأنها أن تميز بين الإستجابة القصيرة والإستجابة الطويلة للمتغير غير المستقل لوحدة التغير في قيمة المتغيرات التوضيحية، ويكون الشكل

الرياضي لمعادلة شعاع الانحدار الذاتي لK متغير و P تباطؤ على الشكل المصفوفي التالي:1

$$Y_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 Y_{t-1} - \emptyset_2 Y_{t-2} + \dots + \emptyset_p Y_{t-p} + E_t$$

$$t = 1, 2, 3, \dots, t$$

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \vdots \\ Y_{k,t} \end{bmatrix}; \emptyset = \begin{bmatrix} \emptyset_{1i}^1 \emptyset_{1i}^2 \dots \emptyset_{1i}^k \\ \emptyset_{2i}^1 \emptyset_{2i}^2 \dots \emptyset_{2i}^k \\ \vdots \\ \emptyset_{ki}^1 \emptyset_{ki}^2 \dots \emptyset_{ki}^k \end{bmatrix}; \epsilon_t = \begin{bmatrix} \epsilon_{1,t}^0 \\ \epsilon_{2,t}^0 \\ \vdots \\ \epsilon_{kt}^0 \end{bmatrix}; \begin{bmatrix} \epsilon_{1,t} \\ \epsilon_{2,t} \\ \vdots \\ \epsilon_{kt} \end{bmatrix}; i = 1, 2, 3 \dots P$$

تسمى $E(\epsilon_t, \epsilon'_t)$ مصفوفة التباين المشترك للأخطاء وهي ذات البعد $(K.K')$

⁴¹ الدكتور شيخي محطرقا ل احصاء القياس يحاضر اوت تطبيقا تدار حامد للنشر والتوزيع الطبعة الاولى لاردينص 269

ويمكن أيضاً كتابة النموذج بدلالة معامل التأخير حيث:

$$(1 - \emptyset L - \emptyset_2 L^2 \dots \dots - \emptyset_p L^p) Y_t = \emptyset_0 + \epsilon_t$$

$$\emptyset(L) Y_t = \emptyset_0 + \epsilon_t$$

يمكن تقدير كل دالة من دوال النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولة العظمى حيث يتم تقدير كل دالة على حدا، وبالتالي النموذج المقدر يكتب على الشكل التالي:

$$Y'_t = \hat{\emptyset}_0 + \hat{\emptyset}_1 Y_{t-1} + \emptyset_2 \emptyset_{t-2} + \dots \hat{\emptyset}_p Y_{t-p}$$

لا يمكن تقدير هذا النموذج إنطلاقاً من سلاسل غير مستقرة، إذ يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة له في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الاتجاه العام إلى صيغة النموذج (VAR) في حالة اتجاه عام ثابت أو إضافة متغيرات لتصحيح الثغرات.⁴²

ثانياً: متجه الانحدار الذاتي القانوني ومتجه الانحدار الذاتي الهيكلي:

أ- نموذج الانحدار الذاتي القانوني:

تقوم نمذجة متجه الانحدار الذاتي القانوني على نمذجة شعاع مكون من متغيرات مستقرة إنطلاقاً من الماضي الخاص بكل متغير.

يمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار الذاتي القانوني VAR ذو الدرجة P كما يلي:

$$X_t = C + \emptyset_1 X_{t-1} + \emptyset_2 X_{t-2} + \dots + \emptyset_p X_{t-p} + \epsilon_t = C + \sum_{i=1}^p \emptyset_i X_{t-i} + \epsilon_t, t = 1, 2, \dots, 5$$

X_t : شعاع ذو البعد $(n \times 1)$; ϵ_t : شعاع التشويش الأبيض ذو البعد $(n \times 1)$ ويحقق الفرضيات الكلاسيكية.

ب- نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي: يعتبر نموذج الانحدار الهيكلي نموذج نظري أكثر منه عملي، ذلك أن المنهج الإقتصادي يتجاوز النظريات الاقتصادية في نمذجة التحركات الديناميكية للمتغيرات الاقتصادية، ولذلك تم إقتراح نوع آخر من النماذج يأخذ بعين الاعتبار الآثار الآتية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية يعرف بنموذج الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلي.

الانتقال من الشكل الهيكلي إلى الشكل المختزل من نوع ال (VAR) يتم كما يلي:

$$AX_t = B_1 X_{t-1} + \dots + B_p X_{t-p} + U_t$$

⁴² نفس المرجع سابق الذكر طرق الاقتصاد القياسي ص 270 و ص 271

A هي عبارة عن مصفوفة ذات الأبعاد $(n \times n)$ وعناصر قطرها الرئيسي متساوية وتساوي 1.

- وعادة ما تقترح نظرية الاقتصاد الكلي مجموعة من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها من أجل نمذجة متجهات الانحدار الذاتي، وفي هذا الإطار يمكن أن نجد نوعين من القيود:

قيود في الأجل القصير: ترتبط ظواهر التعديل الكلي على مستوى بعض المتغيرات وتتعلق بالآثار الناتجة عن التغير الحاصل في المتغيرات نتيجة لحصول تغير في واحد منها

قيود في الأجل الطويل: ترتبط بالنتائج الأساسية للتوازن العام

المطلب الثاني: اختبارات النموذج:

أولاً: من أجل اختبار الكلية للنموذج يستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار جودة توفيق النموذج الخطي العام ولقياس القدرة التفسيرية للنموذج.

أ- المعنوية الكلية للنموذج باستعمال معامل التحديد R^2 :

يشرح هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة كما أم يبين العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة أخرى، يسمى عندئذ بمعامل الارتباط المتعدد، إذن معامل التحديد تعتمد عليه لمعرفة النسبة المئوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة ويمكن اشتقاق قيمته باستخدام المصفوفات كما يلي:

$$Y = X\hat{B} + U$$

$$U = Y - X\hat{B} \quad \text{إذاً:}$$

$$\begin{aligned} UU' &= (Y - X\hat{B})(Y - X\hat{B}) \\ &= Y\hat{Y} - YX\hat{B} - \hat{X}\hat{B}\hat{Y} + \hat{B}'X'\hat{B} \end{aligned}$$

$$Y'X\hat{B} = X'\hat{B}Y \quad \text{بما أن:}$$

$$\text{فإن: } UU' = Y'Y - 2\hat{B}Y + \hat{X}'X\hat{B}$$

لدينا: $\hat{B} = (X'X)^{-1}X'Y$ ومنه فإن $(X'X)\hat{B} = X'Y$ وبتعويضها في المعادلة نجد:

$$\begin{aligned} UU' &= Y'Y - 2\hat{B}X'Y + \hat{B}X'X\hat{B} \\ &= Y'Y = \hat{B}X'^Y \end{aligned}$$

إذن معادلة الانحرافات الكلية تكتب من الشكل: $Y'Y = \hat{B}X'Y - UU'$

حيث أن:

$Y'Y$: مجموع مربعات الانحرافات الكلية للمتغير التابع عن وسطه، ويرمز لها بالرمز SCT، أي $\sum Y_i^2$

$\frac{\hat{B}XY}{Y}$: مجموع مربعات الانحرافات المشروحة للمتغير التابع المقدر $\hat{Y}$ عن وسطه الحسابي y ويرمز لها بالرمز SCE.

'UU': مجموع مربعات البواقي $\sum e_i^2$ أي SCR ومنه فإن العبارة السابقة يمكن كتابتها كما يلي:

$$SCT = SCE + SCR$$

كما هو الحال في نموذج الانحدار الخطي البسيط فإن الصيغة الرياضية لمعامل التحديد تكتب من

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} = 1 - \frac{SCR}{SCT}$$

$$0 \leq R^2 \leq 1$$

إذا كان: $R^2 = 0$ هذا يعني وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة

$R^2 = 1$ هذا يعني أن النموذج صالح أن يؤخذ بعين الاعتبار.

يجب عدم التسرع في الحكم عن العلاقة المقدرة من خلال معامل التحديد وحده، فقد تكون القيمة المرتفعة لمعامل التحديد راجعة إلى وجود اتجاه عام قوي بين المتغيرات الموجودة في النموذج المقدر كما يمكن إرجاع انخفاض قيمة R^2 إلى الصيغة الخاطئة للنموذج، وعدم إدراج متغيرات تفسيرية هامة في النموذج عند تقدير العلاقة، ولذا يجب استخدام معامل المتعدد المعدل $\bar{R}^2$ وتأخذ درجات الحرية التفسيرية وبحسب كما يلي:

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k-1} (1 - R^2)$$

بحيث: $\bar{R}^2$ = معامل تحديد المعدل.

R^2 = معامل التحديد.

n = عدد السنوات.

K = عدد المعلمات المقدرة

ويتم اختيار النموذج الذي يكون فيه معامل التحديد المعدل أكثر تفاعلا.

ب- المعنوية الكلية للنموذج باستعمال إحصائية فيشر F:

كما هو الشأن بالنسبة للنموذج الخطي البسيط، يتم اختبار المعنوية الإحصائية لكل المقدرات في آن واحد وذلك بالإعتماد على إحصائية F التي تهدف إلى قياس مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:¹

فرضية العدم: تنص على إنعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي:

$$H_0: B_1 = B_2 = \dots, B_K = 0$$

الفرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم

$$H_1: B_0 \neq 0, B_1 \neq 0, \dots, B_K \neq 0$$

دون الأخذ بعين الاعتبار الحالة التي يكون فيها الحد ثابت B_0 معدوم، وهذا لأن الذي يهم هو المتغيرات التفسيرية وأن النموذج الذي يحتوي على الحد الثابت فقط ليس له أي معنى من الناحية الاقتصادية.

تعتمد على إحصائية فيشر F لاختبار الفرضيتين السابقتين بدرجات حرية $n-k-1$ و K للبسط والمقام عند مستوى دلالة معين، وتعطى الصيغة الرياضية لإحصائية F كما يلي:

$$F = \frac{\Sigma(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2 / K}{\Sigma e_i^2 / (n - k - 1)} = \frac{R^2 / K}{(1 - R^2) / (n - k - 1)} \approx F_{n-k-1}^k$$

بعد احتساب قيمة F نقارن قيمتها مع الجدولية، فإذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية ترفض فرضية العدم ما يعني أن النموذج تفسيري كلياً أي أن هناك متغير مفسر وأحد على الأقل له علاقة بالمتغير التابع، أما إذا كانت قيمة F المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل فرضية العدم ما يعني أنه لا توجد أي علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة أي مجموع مربعات الانحرافات التفسيرية معنوياً إحصائياً.

ثانياً: اختبار معنوية المعلمات T:

بعد الحصول على نتائج معادلة الانحدار (المعاملات a و b و c و d) يجب علينا أن نبين هل هذه المعلمات مقبولة من الناحية الإحصائية (معنوية إحصائياً)، مع التنويه أن المعنوية تكون لكل معامل

على حدة لكي تحكم على معنوية معاملات الانحدار تستعين باختبار أو إحصائية t ومستوى الاحتمالية المقابل لها⁴³.

حيث يختبر نموذج الانحدار قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل x والتابع y وذلك للتأكد من وجودها من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة $\hat{B}_0$ و $\hat{B}_1$ على انفراد وفي هذا المجال توجد فرضيتين:

- فرضية القدم: تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين x و y أي أن: $H_0: B_0 = B_1 = 0$
 - الفرضية البديلة: تنص على وجود علاقة بين x و y أي أن: $H_1: B_0 \neq B_1 \neq 0$
 - اختبار قيمة t value test: ولأجل اختبار الفرضيتان السبقتان يستخدم t عند مستوى معنوية معينة ودرجة حرية n-k والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:
- بالنسبة ل $\hat{B}_1$:

$$t\hat{B}_1 = \hat{B}_1 / S\hat{B}_1$$

$$t\hat{B}_1 = \sqrt{S_{B_1}^2} = \sqrt{S_{ei}^2 / \sum x_i^2}$$

$$S_{ei}^2 = \sum e_i^2 / (n - 2)$$

حيث أنه :

t: اختبار من مستوى معنوية دعت و درجة حرية n-k حيث n عدد المشاهدات في العينة و k عدد المعالم.

$S_{\hat{B}_1}$: الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة $\hat{B}_1$.

$S^2 B_1$: تباين $\hat{B}_1$.

S_{et}^2 : تباين الخطأ.

بالسنة ل $\hat{B}_0$ فإن:

$$S_{\hat{B}_0} \sqrt{S_{B_0}^2} = \sqrt{S_{ei}^2 \left[\frac{1}{n} + \frac{x^2}{\sum x_i^2} \right]} : t\hat{B}_0 = B^{\wedge} S_{B^{\wedge}_0}$$

⁴³ أطروحة دكتوراه، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، دراسة حالة في الجزائر، جامعة وهران، الجزائر، ص171

$$S_{ei}^2 = \Sigma ei^2 / (n - k)$$

بعد احتساب قيم t تقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة عند درجة حرية $n-2$ ومستوى المعنوية المطلوب (1%, 5%) لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من t الجدولية ترفض فرضية العدم ؟ بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية، وبالعكس في حالة كون t المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية المعلمة المقدرة.

المطلب الثالث : اختبار الارتباط بين الأخطاء : D.W.

يعتبر اختبار درين واتسن من أكثر الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي شيوعا ودقة ، حيث تعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي الأخطاء من الدرجة الأولى ، و هو عبارة من النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء .

يأخذ اختبار درين واتسن الشكل التالي:

$$e_t = P^{e_{t-1}} - u_t P = \frac{e_t}{e_{t-1}} + u_t, t = 1, 2, 3, \dots, n$$

حيث يمثل P معامل الارتباط في الذاتي من الدرجة الأولى ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

فرضية العدم: تنص على إنعدام الارتباط الذاتي $H_0: P = 0$.

الفرضية البديلة = تنص على وجود ارتباط ذاتي $H_1: P \neq 0$.

ومن أجل يجب حساب إحصائية درين واتسن DW من الصيغة الثانية

$$DW \equiv \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})}{\sum_{t=2}^n e_t} = \frac{\sum_{t=2}^n e_t^2 + \sum_{t=2}^n e_{t-1}^2 - 2 \sum_{t=2}^n e_t e_{t-1}}{\sum_{t=2}^n e_t^2}$$

حيث t : القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي

بما أن e_{t-1} و e_t متساوية تقريبا في حالة القيم الكبيرة n فإن $DW = 2(1 - p^{\wedge})$ وتمثل DW القيمة المحسوبة للاختبار وتكون قيمتها بين 0 و 4 حيث:

$$P = 0 \rightarrow DW = 0$$

$$P = 0 \rightarrow DW = 2$$

$$P = -1 \rightarrow DW = 4$$

و ويعد تحديد القيمتين du و dL يمكن استخراج نتيجة اختبار دارين واتسن كما يلي:

- إذا كانت $0 < DW < dL$ أو $4 - dL > DW > 4$ ترفض فرضية العدم أي $P = 0$
- إذا كانت $4 - dL > DW > 4 - du$ أو $dL > DW > 4$ في هذه الحالة تكون في منطقة الشك أي أنه لا يمكن أن نستنتج إذا كان هناك ارتباط أم لا ^{1.44}

المبحث الثاني : بناء نموذج قياسي لقياس أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2023)

يتم هنا دراسة مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر بتغطية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2023 بالاستعانة ببرنامج EVIEWS 10

المطلب الأول :تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية

أولاً : تحديد المتغيرات

¹ حسين علي بخيت وصخر فتح الله 2007 الاقتصاد القياسي- اليازوري للنشر - الاردن ص 165 التهميش يكون هكذا

تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :

- النمو الإقتصادي وتم التعبير عنه ب " DE "
- الإحتياطي الإجباري وتم التعبير عنه ب " RO "
- معدل أو سعر إعادة الخصم وتم التعبير عنه ب " R "
- سعر الفائدة الإسمي وتم التعبير عنه ب " NI "

ثانياً : دراسة الإستقرارية : لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدى ليتم جعلها مستقرة بالإستعانة ببرنامج " Eviews 10 " بدرجة ثقة 95 %بناءً على الفرضيات التالية :

H0 السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام

النموذج الأول :

H1 السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام

H0 السلسلة تحتوي على الثابت

النموذج الثاني :

H1 السلسلة لا تحتوي على الثابت

H0 السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي

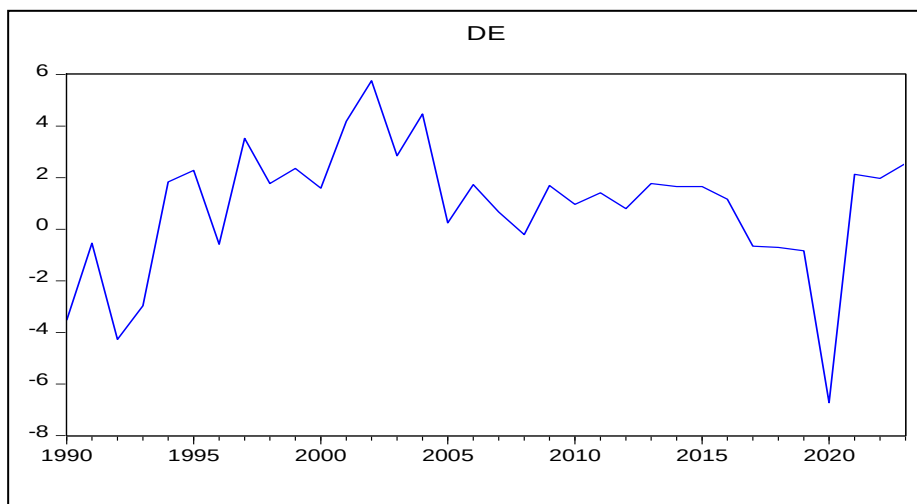
النموذج الثالث :

H1 السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي

- دراسة إستقرارية السلاسل

1 - دراسة إستقرارية سلسلة النمو الإقتصادي " DE "

الشكل رقم : 1-3 تغيرات سلسلة " DE "



المصدر : من إعداد الطالبتان إعتامداً على مخرجات " Eviews 10 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن سلسلة (النمو الإقتصادي " DE ") مستقر من الدرجة الصفر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة " لديكي فولر الموسع " نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة صفر كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه.

الجدول رقم 3-1: إختبار الجذر الأحادي لسلسلة النمو الإقتصادي " DE "

سلسلة النمو الإقتصادي " DE "					
المستوى المبدئي (بدون درجة إبطاء) (I0)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال " P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF " t "statistique	نوع النموذج	نوع الإختبار
مستقرة	0.0216	-3.552973	-3.933614	النموذج الأول	Test ADF
مستقرة	0.0042	-2.954021	-3.992167	النموذج الثاني	Test ADF
مستقرة	0.0009	-1.951332	-3.533601	النموذج الثالث	Test ADF

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتامداً على مخرجات " Eviews 10 " أنظر الملحق

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة t ستينودنت (قيمة ستينودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " DE " أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($3.552973 < 3.933614$) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدنيا ($0.05 < 0.0216 = \text{prob}$) ومنه فإن السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل الفرضية الالبديلة وننتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة "DE" فإن قيمة t ستودنت لهذا الأخير ($3.992167 < 2.954021$) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$

وكون ($0.05 > 0.0042 = \text{prob}$) فإن السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نرفض فرضية العدم والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي للسلسلة "DE" فبمقارنة قيمة t ستودنت لهذا الأخير نجد أنها

($3.533601 < 1.951332$) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال ($0.05 > 0.0009 = \text{prob}$)

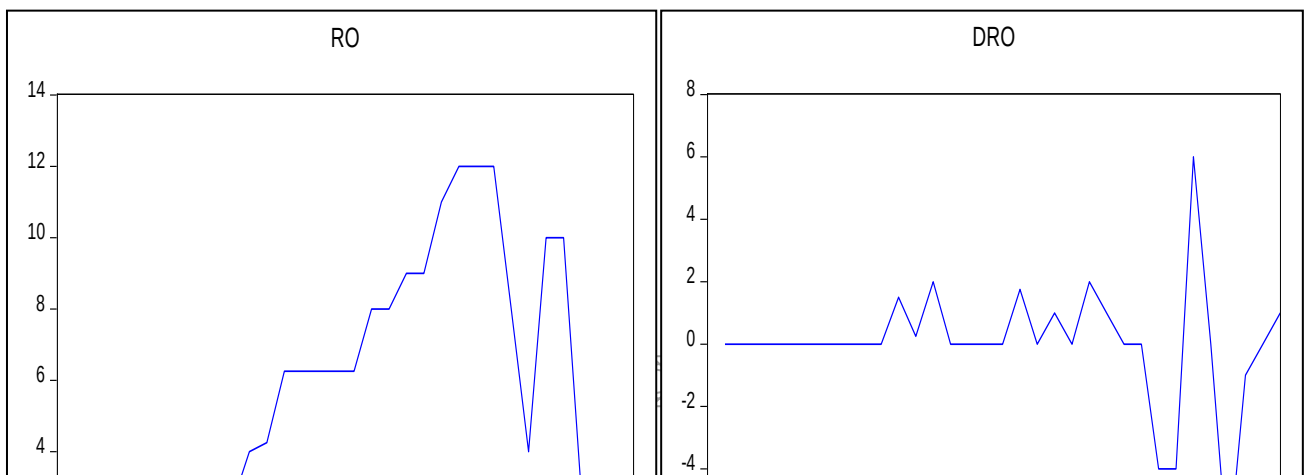
ومنه السلسلة "DE" مستقرة

ومنه يمكن القول بأن سلسلة النمو الإقتصادي "DE" خلال فترة الدراسة مستقرة من الدرجة

الصفر ($I = 0$)

المطلب الثاني :دراسة إستقرارية سلسلة نسبة الإحتياطي الإجباري " RO "

الشكل رقم : 2-3 تغيرات سلسلة " RO "



المصدر : من إعداد الطالبتان إعتقاداً على مخرجات " Eviews 10 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة (سلسلة الإحتياطي الإجباري " RO ") غير مستقر من الدرجة الصفر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة وبتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه.

الجدول رقم 3-2: إختبار الجذر الأحادي لسلسلة الإحتياطي الإجباري " RO "

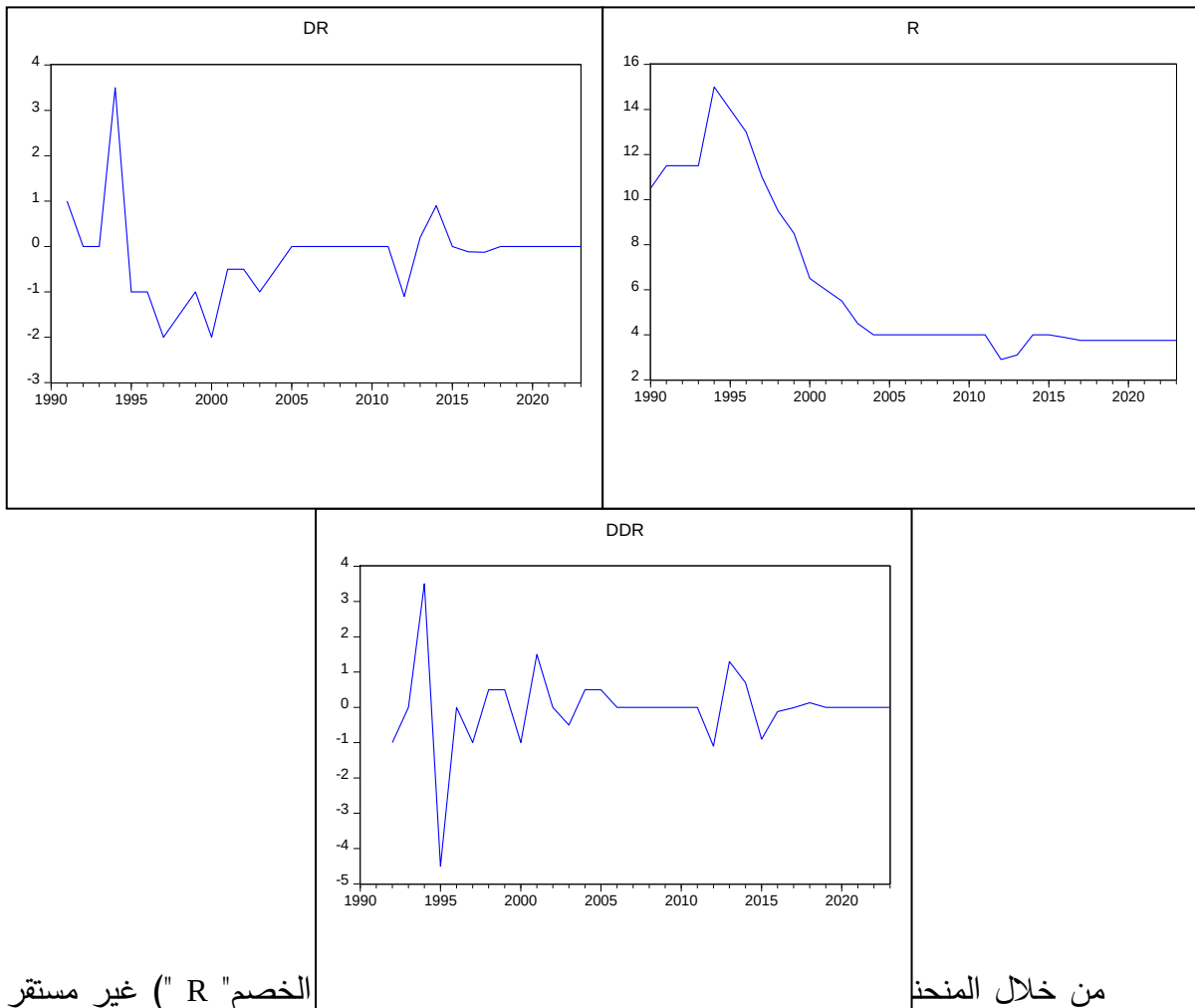
سلسلة الإحتياطي الإجباري "RO"					
المستوى المبدئي (بدون درجة إبطاء) (IO)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال " P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF t "statistique "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
غير مستقرة	0.9692	-3.574244	-0.629380	النموذج الأول	Test ADF
غير مستقرة	0.6908	-2.967767	-1.127970	النموذج الثاني	Test ADF
غير مستقرة	0.7626	-1.952910	0.288622	النموذج الثالث	Test ADF
سلسلة "DRO"					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال " P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF t "statistique "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
مستقرة	0.0000	-3.574244	-7.578090	النموذج الأول	Test ADF
مستقرة	0.0000	-2.967767	-7.565187	النموذج الثاني	Test ADF
مستقرة	0.0000	-1.952910	-7.539336	النموذج الثالث	Test ADF

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتقاداً على مخرجات " Eviews 10 " أنظر الملحق

وبإتباع نفس الخطوات والإجراءات السابقة نجد أن سلسلة الإحتياطي الإجباري " RO " مستقرة من الدرجة الأولى (I = 01) .

3-3- دراسة إستقرارية سلسلة معدل إعادة الخصم " R "

الشكل رقم 3-3- تغيرات سلسلة " R "



من خلال المنحنى المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماذاً على مخرجات " Eviews 10 " ت نجد أن من الدرجة السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه

الجدول رقم 3-3: إختبار الجذر الأحادي لسلسلة معدل إعادة الخصم " R "

سلسلة معدل إعادة الخصم " R "

المستوى المبدئي (بدون درجة إبطاء) (I0)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال "P"	القيمة عند	الدرجة	إحصائية ADF	نوع النموذج
"	"	"	"	t "statistique	Type de modèle
(05 %)				"	Type de Test
غير مستقرة	0.9277	-3.552973	-1.017311	النموذج الأول	Test ADF
غير مستقرة	0.7381	-2.954021	-1.010093	النموذج الثاني	Test ADF
غير مستقرة	0.1026	-1.951332	-1.597152	النموذج الثالث	Test ADF
سلسلة معدل إعادة الخصم بدرجة إبطاء أولي " DR "					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال "P"	القيمة عند	الدرجة	إحصائية ADF	نوع النموذج
"	"	"	"	t "statistique	Type de modèle
(05 %)				"	Type de Test
مستقرة	0.0058	-3.557759	-4.502015	النموذج الأول	Test ADF
غير مستقرة	0.1266	-2.976263	-2.499808	النموذج الثاني	Test ADF
مستقرة	0.0253	-1.953858	-2.263054	النموذج الثالث	Test ADF
سلسلة معدل إعادة الخصم بدرجة إبطاء ثاني " DDR "					
المستوى الثاني (بدرجة إبطاء ثاني) (I2)					

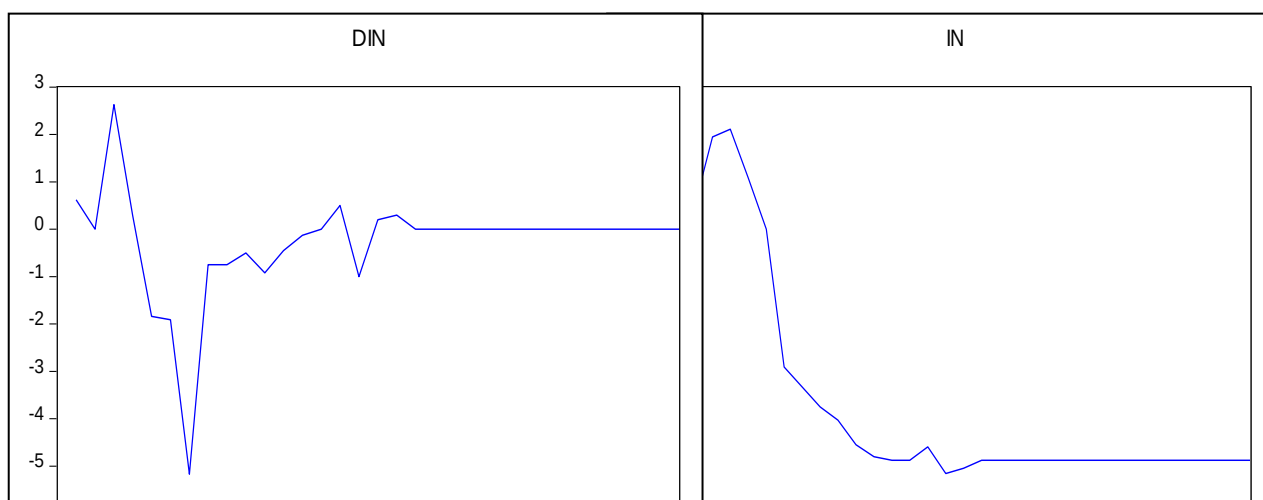
طبيعة السلسلة	الإحتمال " P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF t "statistique "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
مستقرة	0.0001	-3.568379	-6.107990	النموذج الأول	Test ADF
مستقرة	0.0000	-2.963972	-6.197667	النموذج الثاني	Test ADF
مستقرة	0.0000	-1.952473	-6.311788	النموذج الثالث	Test ADF

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتقاداً على مخرجات " Eviews 10 " أنظر الملحق

وبإتباع نفس الخطوات والإجراءات السابقة نجد أن سلسلة معدل إعادة الخصم مستقرة من الدرجة الثانية ($I = 02$)

3-4- دراسة إستقرارية سلسلة سعر الفائدة الإسمي " NI "

الشكل رقم 3-4- تغيرات سلسلة سعر الفائدة الإسمي " NI "



من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة (سلسلة سعر الفائدة الإسمي) غير مستقر من الدرجة الصفر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة وبتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه.

الجدول رقم 3-3: إختبار الجذر الأحادي لسلسلة سعر الفائدة الإسمي "NI"

سلسلة سعر الفائدة الإسمي "NI"					
المستوى المبدئي (بدون درجة إبطاء) (I0)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال "P"	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF t "statistique"	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
غير مستقرة	0.9047	-3.562882	-1.143188	النموذج الأول	Test ADF
غير مستقرة	0.6472	-2.960411	-1.232938	النموذج الثاني	Test ADF
غير مستقرة	0.0523	-1.952066	-1.931057	النموذج الثالث	Test ADF
سلسلة سعر الفائدة الإسمي بدرجة إبطاء أولي "DNI"					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال "P"	القيمة الحرجة عند	إحصائية ADF t "statistique"	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test

		"	(05 %)		
Test ADF	النموذج الأول	-3.785755	-3.568379	0.0316	مستقرة
Test ADF	النموذج الثاني	-3.745701	-2.963972	0.0083	مستقرة
Test ADF	النموذج الثالث	-3.557029	-1.952473	0.0009	مستقرة

المصدر : من إعداد الطالبان إعتقاداً على مخرجات " Eviews 10 " أنظر الملحق

وبإتباع نفس الخطوات والإجراءات السابقة نجد أن سلسلة سعر الفائدة الإسمي مستقرة من الدرجة الأولى
(I = 01)

كون السلاسل كلها غير مستقرة من نفس الدرجة فمنها ما هي مستقرة من الدرجة الثانية ومنها ما هي مستقرة من الدرجة الأولى فهذا يحتم علينا إستخدام نموذج شعاع الإنحدار الذاتي " VAR " VectorAutoregressionEstimates

تحديد درجة التباطؤ للنموذج (درجة التأخر للنموذج).

إختبار عدد درجات التأخر (تحديد درجة إبطاء النموذج)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DE DDR DIN
DRO

Exogenous variables: C

Date: 05/09/25 Time: 20:33

Sample: 1990 2023

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-183.9812	NA	7.971270	13.42723	13.61755 *	13.48541
1	-174.8612	14.98283	13.23194	13.91866	14.87023	14.20957
2	-152.7234	30.04421	9.237043	13.48024	15.19308	14.00387
3	-125.7783	28.86978 *	5.231727	12.69845	15.17254	13.45480
4	-101.9426	18.72803 *	4.783508	12.13876 *	15.37411 *	13.12784 *

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

ومنه حسب إختبار " AIC " و " SC " فإن عدد درجات التأخر هي إثتان $I = 04$ (درجة التأخر للنموذج)

المبحث الثالث : تقدير النموذج وإختبار المعنوية

عدم وجود جميع السلاسل مستقرة من نفس الدرجة يحتم علينا في هذه الحالة إختيار نموذج

شعاء الإنحدار الذاتي " VAR " Vector Autoregression Estimates

المطلب الأول : تقدير الشكل العام للنموذج

تقدير النموذج

بعد إختبار عدد درجات التباطؤ وجدناها هي الواحد (02) وعليه يمكن تقدير النموذج بالإعتماد على نموذج شعاء الإنحدار الذاتي " VAR " على النحو التالي

Vector Autoregression Estimates

Date: 05/09/25 Time: 20:34

Sample (adjusted): 1996 2023

Included observations: 28 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DE	DDR	DIN	DRO
DE(-1)	0.221685 (0.33622) [0.65934]	0.216427 (0.13842) [1.56353]	0.221630 (0.23461) [0.94468]	0.011129 (0.65872) [0.01689]
DE(-2)	0.532261 (0.18868) [2.82100]	-0.089270 (0.07768) [-1.14922]	-0.182804 (0.13166) [-1.38850]	0.623088 (0.36966) [1.68558]
DE(-3)	-0.708131 (0.21345) [-3.31754]	-0.103328 (0.08788) [-1.17582]	-0.030188 (0.14894) [-0.20268]	0.237983 (0.41819) [0.56908]
DE(-4)	-0.089526 (0.26712) [-0.33515]	0.255323 (0.10997) [2.32169]	0.246234 (0.18639) [1.32106]	-0.589122 (0.52334) [-1.12570]
DDR(-1)	1.230370 (0.58884) [2.08947]	-0.712280 (0.24243) [-2.93812]	-0.129990 (0.41088) [-0.31637]	0.472752 (1.15366) [0.40978]
DDR(-2)	-0.304336 (0.66329) [-0.45882]	-0.825603 (0.27308) [-3.02332]	0.014482 (0.46283) [0.03129]	-0.570503 (1.29953) [-0.43901]
DDR(-3)	0.742300 (0.51853)	-0.388590 (0.21348)	-0.369923 (0.36182)	-1.265654 (1.01590)

	[1.43155]	[-1.82028]	[-1.02240]	[-1.24584]
DDR(-4)	0.206852	-0.407224	-0.282199	0.322104
	(0.58121)	(0.23928)	(0.40556)	(1.13870)
	[0.35590]	[-1.70185]	[-0.69583]	[0.28287]
DIN(-1)	-1.404739	0.104557	0.510126	0.582168
	(0.49633)	(0.20434)	(0.34633)	(0.97240)
	[-2.83027]	[0.51169]	[1.47296]	[0.59869]
DIN(-2)	0.769950	0.522873	0.359682	-0.258686
	(0.68221)	(0.28087)	(0.47604)	(1.33659)
	[1.12861]	[1.86164]	[0.75558]	[-0.19354]
DIN(-3)	-0.250044	-0.039644	-0.215196	1.075649
	(0.39370)	(0.16208)	(0.27471)	(0.77133)
	[-0.63512]	[-0.24459]	[-0.78335]	[1.39454]
DIN(-4)	-0.820585	-0.140382	0.195863	-0.824663
	(0.35392)	(0.14571)	(0.24696)	(0.69341)
	[-2.31854]	[-0.96343]	[0.79309]	[-1.18929]
DRO(-1)	0.347074	0.006513	-0.082179	0.072207
	(0.16193)	(0.06667)	(0.11299)	(0.31725)
	[2.14338]	[0.09769]	[-0.72731]	[0.22760]
DRO(-2)	-0.419191	-0.049971	-0.006731	-0.686248
	(0.17282)	(0.07115)	(0.12059)	(0.33859)
	[-2.42560]	[-0.70233]	[-0.05582]	[-2.02679]
DRO(-3)	0.827112	0.116165	0.018227	0.047265
	(0.17718)	(0.07294)	(0.12363)	(0.34713)
	[4.66821]	[1.59250]	[0.14743]	[0.13616]

DRO(-4)	0.180122	-0.190475	-0.147874	-0.011616
	(0.35840)	(0.14755)	(0.25008)	(0.70218)
	[0.50257]	[-1.29089]	[-0.59130]	[-0.01654]
C	0.689240	-0.169878	-0.308673	-0.072395
	(0.38864)	(0.16000)	(0.27118)	(0.76142)
	[1.77348]	[-1.06172]	[-1.13824]	[-0.09508]
R-squared	0.883554	0.724944	0.746330	0.550525
Adj. R-squared	0.714178	0.324862	0.377355	-0.103257
Sum sq. resids	15.73395	2.666859	7.660857	60.39422
S.E. equation	1.195976	0.492384	0.834531	2.343157
F-statistic	5.216519	1.811989	2.022712	0.842061
Log likelihood	-31.66091	-6.812036	-21.58515	-50.49192
Akaike AIC	3.475779	1.700860	2.756082	4.820852
Schwarz SC	4.284617	2.509698	3.564921	5.629690
Mean dependent	1.326286	0.035714	-0.377857	0.017857
S.D. dependent	2.237044	0.599249	1.057602	2.230812
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.717016		
Determinant resid covariance		0.017079		
Log likelihood		-101.9426		
Akaike information criterion		12.13876		
Schwarz criterion		15.37411		
Number of coefficients		68		

المعنوية الكلية للنموذج :

بعد تقدير الشكل العام للنموذج وجدنا أن النموذج الأول فقط معنوي فهو بذلك صالح لعملية القياس والتقدير أما النماذج الثلاث الأخرى (النموذج الثاني، النموذج الثالث والنموذج الرابع) فهم نماذج غير معنوية أي أنهم نماذج غير صالحة لعملية التقدير والقياس كون قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من قيمة إحصائية فيشر المجدولة ويمكن وصف ذلك على النحو التالي :

- بالنسبة للنموذج الأول لدينا قيمة فيشر المحسوبة تقدر ب $F\text{-statistic} = 5.216519$
- أما بالنسبة للنموذج الثاني لدينا قيمة فيشر المحسوبة تقدر ب $F\text{-statistic} = 1.811989$
- أما بالنسبة للنموذج الثالث لدينا قيمة فيشر المحسوبة تقدر ب $F\text{-statistic} = 2.022712$
- أما بالنسبة للنموذج الرابع لدينا قيمة فيشر المحسوبة تقدر ب $F\text{-statistic} = 0.842061$
- ولدينا قيمة إحصائية فيشر المحسوبة هي $F\text{-tableau} = 2.90$

كون قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من قيمة إحصائية فيشر المجدولة كما هو موضح أعلاه فهذا يدفعنا لرفض النماذج الثلاث (النموذج الثاني، النموذج الثالث والنموذج الرابع) في عملية القياس والتقدير

أما فيما يخص النموذج الأول فكون قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية فيشر المجدولة كما هو موضح أعلاه فهذا يدفعنا لقبول النموذج الأول في عملية القياس والتقدير

تقدير النموذج :

System: UNTITLED

Estimation Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:35

Sample: 1996 2023

Included observations: 28

Total system (balanced) observations 112

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.221685	0.336220	0.659345	0.5131
C(2)	0.532261	0.188678	2.820997	0.0072
C(3)	-0.708131	0.213451	-3.317540	0.0018
C(4)	-0.089526	0.267119	-0.335152	0.7391
C(5)	1.230370	0.588844	2.089466	0.0425
C(6)	-0.304336	0.663294	-0.458825	0.6486
C(7)	0.742300	0.518529	1.431551	0.1593
C(8)	0.206852	0.581207	0.355900	0.7236
C(9)	-1.404739	0.496327	-2.830271	0.0070
C(10)	0.769950	0.682213	1.128607	0.2652
C(11)	-0.250044	0.393696	-0.635119	0.5286
C(12)	-0.820585	0.353924	-2.318537	0.0251
C(13)	0.347074	0.161928	2.143379	0.0376
C(14)	-0.419191	0.172820	-2.425597	0.0195
C(15)	0.827112	0.177180	4.668211	0.0000
C(16)	0.180122	0.358399	0.502572	0.6178
C(17)	0.689240	0.388638	1.773478	0.0831
C(18)	0.216427	0.138422	1.563531	0.1251
C(19)	-0.089270	0.077679	-1.149219	0.2567
C(20)	-0.103328	0.087878	-1.175817	0.2460
C(21)	0.255323	0.109973	2.321689	0.0249
C(22)	-0.712280	0.242427	-2.938118	0.0052
C(23)	-0.825603	0.273078	-3.023316	0.0042
C(24)	-0.388590	0.213479	-1.820279	0.0755

C(25)	-0.407224	0.239283	-1.701850	0.0958
C(26)	0.104557	0.204338	0.511685	0.6114
C(27)	0.522873	0.280867	1.861635	0.0693
C(28)	-0.039644	0.162085	-0.244591	0.8079
C(29)	-0.140382	0.145710	-0.963431	0.3406
C(30)	0.006513	0.066666	0.097694	0.9226
C(31)	-0.049971	0.071150	-0.702328	0.4862
C(32)	0.116165	0.072945	1.592505	0.1184
C(33)	-0.190475	0.147553	-1.290889	0.2035
C(34)	-0.169878	0.160002	-1.061725	0.2942
C(35)	0.221630	0.234608	0.944684	0.3500
C(36)	-0.182804	0.131656	-1.388497	0.1720
C(37)	-0.030188	0.148942	-0.202681	0.8403
C(38)	0.246234	0.186391	1.321063	0.1933
C(39)	-0.129990	0.410885	-0.316365	0.7532
C(40)	0.014482	0.462835	0.031289	0.9752
C(41)	-0.369923	0.361820	-1.022395	0.3122
C(42)	-0.282199	0.405556	-0.695831	0.4902
C(43)	0.510126	0.346328	1.472957	0.1479
C(44)	0.359682	0.476036	0.755577	0.4539
C(45)	-0.215196	0.274714	-0.783345	0.4376
C(46)	0.195863	0.246962	0.793091	0.4320
C(47)	-0.082179	0.112991	-0.727311	0.4709
C(48)	-0.006731	0.120591	-0.055820	0.9557
C(49)	0.018227	0.123633	0.147427	0.8835
C(50)	-0.147874	0.250085	-0.591295	0.5573

C(51)	-0.308673	0.271184	-1.138239	0.2612
C(52)	0.011129	0.658722	0.016895	0.9866
C(53)	0.623088	0.369658	1.685578	0.0990
C(54)	0.237983	0.418193	0.569076	0.5722
C(55)	-0.589122	0.523340	-1.125697	0.2664
C(56)	0.472752	1.153663	0.409784	0.6840
C(57)	-0.570503	1.299527	-0.439008	0.6628
C(58)	-1.265654	1.015902	-1.245842	0.2194
C(59)	0.322104	1.138701	0.282870	0.7786
C(60)	0.582168	0.972404	0.598690	0.5524
C(61)	-0.258686	1.336592	-0.193542	0.8474
C(62)	1.075649	0.771329	1.394540	0.1702
C(63)	-0.824663	0.693407	-1.189291	0.2407
C(64)	0.072207	0.317250	0.227604	0.8210
C(65)	-0.686248	0.338589	-2.026790	0.0488
C(66)	0.047265	0.347131	0.136160	0.8923
C(67)	-0.011616	0.702176	-0.016543	0.9869
C(68)	-0.072395	0.761419	-0.095079	0.9247

Determinant residual covariance 0.017079

Equation: $DE = C(1)*DE(-1) + C(2)*DE(-2) + C(3)*DE(-3) + C(4)*DE(-4) +$

$C(5)*DDR(-1) + C(6)*DDR(-2) + C(7)*DDR(-3) + C(8)*DDR(-4) + C(9)$

$*DIN(-1) + C(10)*DIN(-2) + C(11)*DIN(-3) + C(12)*DIN(-4) + C(13)$

$*DRO(-1) + C(14)*DRO(-2) + C(15)*DRO(-3) +$

$C(16)*DRO(-4) + C(17)$

Observations: 28

R-squared	0.883554	Mean dependent var	1.326286
Adjusted R-squared	0.714178	S.D. dependent var	2.237044
S.E. of regression	1.195976	Sum squared resid	15.73395
Durbin-Watson stat	2.189233		

Estimation Command:

=====

LS

Estimated Equations:

=====

$$DE = C(1)*DE(-1) + C(2)*DE(-2) + C(3)*DE(-3) + C(4)*DE(-4) + C(5)*DDR(-1) + C(6)*DDR(-2) + C(7)*DDR(-3) + C(8)*DDR(-4) + C(9)*DIN(-1) + C(10)*DIN(-2) + C(11)*DIN(-3) + C(12)*DIN(-4) + C(13)*DRO(-1) + C(14)*DRO(-2) + C(15)*DRO(-3) + C(16)*DRO(-4) + C(17)$$

التحليل الإحصائي :

بالنسبة للنموذج الأول : يبين العلاقة بين النمو الإقتصادي كمتغير تابع والمتغيرات الأخرى المتمثلة في النمو الإقتصادي بفترة إبطاء سعر إعادة الخصم بفترة إبطاء ،سعر الفائدة الإسمي بفترة إبطاء و الإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء كمتغيرات مستقلة

هناك علاقة إرتباطية قوية بين المتغير التابع والمتمثل في النمو الإقتصادي للفترة الحالية والمتغيرات المستقلة (المتمثلة في النمو الإقتصادي بفترة إبطاء ،سعر إعادة الخصم بفترة إبطاء

«سعر الفائدة الإسمي بفترات إبطاء و الإحتياطي الإجباري بفترات إبطاء» وهو ما يثبت معامل الارتباط $R^2 = 0.883554$ وهو ما يبين أن المتغيرات المفسرة (المستقلة) تستطيع أن يفسر ما قيمته

88.3554% من التغير الحاصل في المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي وتقدر القوة التفسيرية الحقيقية ب $\text{Adjusted R-squared} = 0.714178$ أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 71.4178% من التغير الحاصل في النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة

إختبار معنوية المعلمات

بالنسبة للنموذج الأول: العلاقة بين النمو الإقتصادي كمتغير تابع والمتغيرات الأخرى كمتغيرات مستقلة مفسرة

- معامل النمو الإقتصادي بفترة إبطاء ثاني والنمو الإقتصادي بفترة إبطاء ثالث معنويينكون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكد الإحتمالين الموافقينلها حيث نجد إحتمال الخطأ لكل واحد منهما أقل من إحتمال وجود الخطأ عند مستوى معنوية 05% أي أن $\text{Prob} =$

$0.0018 < 0.05$ و $0.0072 < 0.05$ وهذا ما يدل على أن النمو الإقتصادي بفترة إبطاء ثاني وبفترة إبطاء ثالث لهما دلالة في تفسير التغير الحاصل في النمو الإقتصادي أو بعبارة أخرى يمكن القول أن

النمو الإقتصادي للفترة الحالة يتأثر بالنمو الإقتصادي نفسه لسنتين ماضيتين والسنة التي تسبقهما

- معامل سعر إعادة الخصم بفترة إبطاء أولي معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكد الإحتمال الموافق له حيث نجد إحتمال الخطأ أقل من إحتمال وجود الخطأ عند مستوى معنوية 05% أي أن $\text{Prob} = 0.0425 < 0.05$ وهذا ما يدل على أن سعر إعادة الخصم بفترة إبطاء أولي له دلالة في تفسير التغير الحاصل في النمو الإقتصادي أو بعبارة أخرى يمكن

القول أن النمو الإقتصادي للفترة الحالة يتأثر بسعر إعادة الخصم للسنة الماضية

- معامل سعر الفائدة الإسمي بفترة إبطاء أولي ومعامل سعر الفائدة الإسمي بفترة إبطاء رابع معنويين كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكد الإحتمالين

الموافقين لهما حيث نجد احتمال الخطأ لكل واحد منهما أقل من احتمال وجود الخطأ عند مستوى معنوية 05 % أي أن

و هذا ما يدل على أن سعر الفائدة الإسمي بفترة إبطاء $Prob = 0.0070 < 0.05$ و $Prob = 0.0251 < 0.05$ أولي وسعر الفائدة الإسمي بفترة إبطاء رابع لهما دلالة في تفسير التغير الحاصل في النمو الإقتصادي أو بعبارة أخرى يمكن القول أن النمو الإقتصادي للفترة الحالة يتأثر بسعر الفائدة الإسمي للسنة الماضية و بسعر الفائدة الإسمي لأربع سنوات سابقة

- معامل الإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء أولي ومعامل الإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء ثاني ومعامل الإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء ثالث معنويون كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكد الإحتمالين الموافقين لهما حيث نجد احتمال الخطأ لكل واحد منهما أقل من احتمال وجود الخطأ عند مستوى معنوية 05 % أي أن

و هذا ما يدل على أن الإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء أولي، الإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء ثاني والإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء ثالث لهما دلالة في تفسير التغير الحاصل في النمو الإقتصادي أو بعبارة أخرى يمكن القول أن النمو الإقتصادي للفترة الحالة يتأثر بالإحتياطي الإجباري للسنة الماضية والإحتياطي الإجباري للسنة التي تسبقها الإحتياطي الإجباري للسنة التي تسبقهما

إختبار الترابط بين الأخطاء (داربين واتسن DW)

- فيما يخص الترابط ما بين الأخطاء فبالإعتماد على إختبار داربين واتسن نجد أن قيمة إحصائية داربين واتسن الخاصة بالنموذج الأول تقترب من 02 وهو ما يثبت عدم وجود الترابط بين الأخطاء $DW = 2.189233$ وهو ما يدل على عدم وجود الترابط بين الأخطاء

Durbin-Watson stat = 2.189233

التحليل الإقتصادي :

بالنسبة للنموذج الأول :

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي للفترة الحالية والنمو الإقتصادي بفترة إبطاء ثاني وأن هناك علاقة عكسية بين النمو الإقتصادي للفترة الحالية والنمو الإقتصادي بفترة إبطاء ثالث وهذا ما يدل على أن النمو الإقتصادي للفترة الحالية يتأثر بالنمو الإقتصادي للسنة التي تسبق السنة الماضية والسنة التي تسبقها وأن زيادة النمو الإقتصادي للفترة الحالية ب نسبة 01 % يكون ناتج أن زيادة النمو الإقتصادي لسنة التي تسبق السنة الماضية ب 0.53 % والسنة التي تسبقها ب (-0.78 %) وهذا يفسر نتيجة مفادها أن درجة إستجابة النمو الإقتصادي للنمو الإقتصادي نفسه لفترات سابقة لا يمكن إلتماسه إلى بعد مرور فترة زمنية تقدر بسنتين والسنة الثالثة وهذا ما يبدو أنه يتوافق والإقتصاد محل الدراسة

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي للفترة الحالية وسعر إعادة الخصم بفترة إبطاء أولي وهذا ما يدل على أن النمو الإقتصادي للفترة الحالية يتأثر بسعر إعادة الخصم للسنة الماضية وأن زيادة النمو الإقتصادي للفترة الحالية ب نسبة 01 % يكون ناتج أن زيادة سعر إعادة الخصم للسنة الماضية ب 1.23 %

هناك علاقة عكسية بين النمو الإقتصادي للفترة الحالية وسعر الفائدة الإسمي بفترة إبطاء ثاني وسعر الفائدة الإسمي بفترة إبطاء رابع وهذا ما يدل على أن النمو الإقتصادي للفترة الحالية يتأثر بسعر الفائدة الإسمي للسنة الماضية وسعر الفائدة الإسمي للسنة الرابعة الماضية وأن زيادة النمو الإقتصادي للفترة الحالية ب نسبة 01 % يكون ناتج أن إنخفاض سعر الفائدة الإسمي للسنة الماضية ب 1.404 % وإنخفاض سعر الفائدة الإسمي للسنة الرابعة الماضية ب 0.82 % وهذا يفسر نتيجة مفادها أن درجة إستجابة النمو الإقتصادي للنمو لسعر الفائدة الإسمي لا تكون متزامنة ولكن تكون بعد سنة مضت ويتأثر أيضاً بسعر الفائدة الإسمي لأربع سنوات مضت وهو ما يتوافق والمنطق الإقتصادي وطبيعة الإقتصاد محل الدراسة فإنخفاض سعر الفائدة يساهم في زيادة الطلب على القروض لإنخفاض التكاليف وبالتالي زيادة المداخل وزيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وتحسن المستوى المعيشي

هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي للفترة الحالية والإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء أولي وبين النمو الإقتصادي للفترة الحالية والإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء ثالث بينما هناك علاقة عكسية بين النمو الإقتصادي للفترة الحالية والإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء ثاني وهذا ما يدل على أن النمو الإقتصادي للفترة الحالية يتأثر بالإحتياطي الإجباري للسنة الماضية وبالإحتياطي الإجباري للسنة التي تسبقها وبالإحتياطي

الإجبارياتي تسبقهما وأن زيادة النمو الإقتصادي للفترة الحالية ب نسبة 01 % يكون ناتج أن زيادة الإحتياطي الإجباري للسنة الماضية ب 0.347% وإنخفاض الإحتياطي الإجباري للسنة التي تسبق السنة الماضية ب 0.419% وزيادة الإحتياطي الإجباري للسنة التي تسبقهما ب 0.827% وهذا يفسر نتيجة مفادها أن درجة إستجابة النمو الإقتصادي للإحتياطي الإجباري تكون ناتجة عن ثلاث سنوات متتاليات التي تسبق

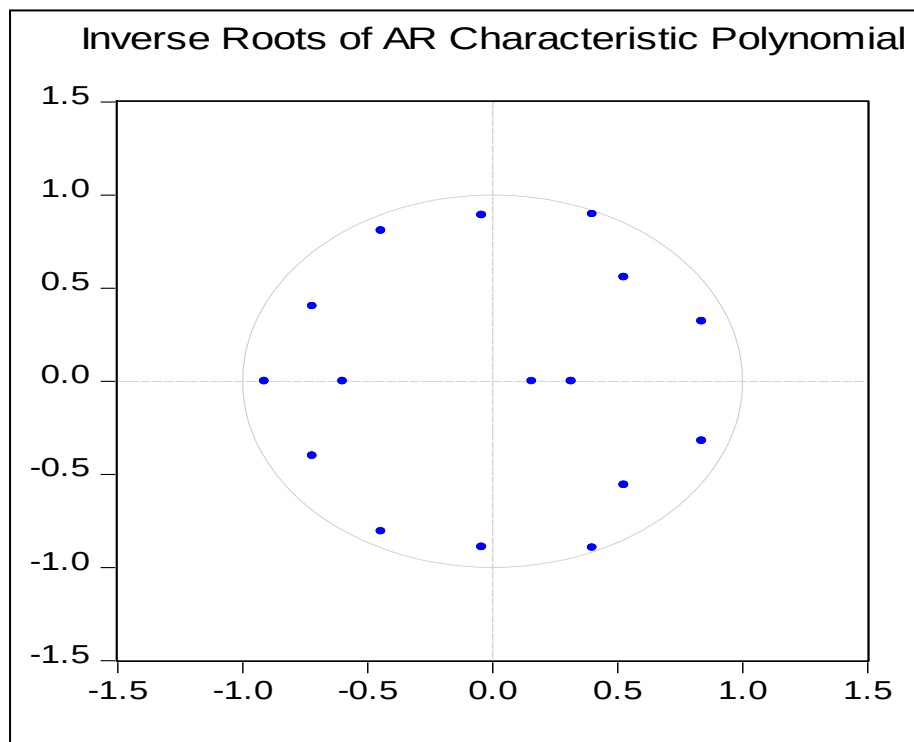
Substituted Coefficients:

=====

$$\begin{aligned} DE = & 0.2216*DE(-1) + 0.5322*DE(-2) - 0.7081*DE(-3) - 0.0895*DE(-4) + 1.2303*DDR(-1) - \\ & 0.3043*DDR(-2) + 0.7423*DDR(-3) + 0.2068*DDR(-4) - 1.4047*DIN(-1) + 0.7699*DIN(-2) \\ & - 0.2500*DIN(-3) - 0.8205*DIN(-4) + 0.3470*DRO(-1) - 0.4192*DRO(-2) + 0.8271*DRO(-3) \\ & + 0.1801*DRO(-4) + 0.6892 \end{aligned}$$

المطلب الثالث : دراسة صلاحية نموذج ال " VAR "

دراسة صلاحية النموذج (نموذج VAR) :



- بما أن كامل النقاط تقع داخل الدائرة الإحتمالية فهذا يعني أن النموذج معنوي وصالح لعملية القياس

- دراسة الارتباط الذاتي بين الأخطاء لسلسلة البواقي :

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 06/09/25 Time: 19:41

Sample: 1990 2023

Included observations: 28

Null hypothesis: No
serial correlation at
lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	10.65958	16	0.8300	0.570980	(16, 12.9)	0.8561
2	16.70582	16	0.4049	1.060219	(16, 12.9)	0.4646
3	29.30045	16	0.0220	2.710808	(16, 12.9)	0.0388
4	8.642532	16	0.9274	0.438214	(16, 12.9)	0.9396
5	16.67786	16	0.4067	1.057596	(16, 12.9)	0.4664
6	14.12807	16	0.5892	0.833320	(16, 12.9)	0.6401
7	16.19733	16	0.4393	1.013099	(16, 12.9)	0.4981
8	18.62134	16	0.2888	1.248965	(16, 12.9)	0.3479
9	28.07210	16	0.0310	2.500004	(16, 12.9)	0.0519
10	9.288794	16	0.9010	0.479293	(16, 12.9)	0.9173
11	15.04059	16	0.5217	0.910297	(16, 12.9)	0.5769
12	14.06306	16	0.5940	0.827970	(16, 12.9)	0.6445

بما أن كل الإحتمالات غير معنوية أي أنها أكبر من 0.05 وعلى هذا الأساس نقبل بالفرضية

الصفريّة أي عدم وجود إرتباط بين الأخطاء

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة قياسية لأثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر بتغطية للفترة 1990-2023 ولقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بأدوات السياسة النقدية كلها لكن بفترات تباطؤ مختلفة وأن درجة إستجابة النمو الاقتصادي في الجزائر لأدوات السياسة النقدية لا يكون متزامن أي أن درجة الإستجابة يكون إلتماسها بعد مرور فترة زمنية وهو يعكس ويتوافق مع طبيعة الاقتصاد محل الدراسة

كما أن هذه درجة الإستجابة التي تكون متأخرة قد تكون راجعة إلى أن السياسة النقدية لا يمكن التعويل عليها لوحدها لتحقيق نمو إقتصادي والذي يكون متزامن والمتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج

كما أن درجة الإستجابة المتأخرة والضعيفة قد تكون راجعة للفترة الزمنية التي تم إختيارها والتي كانت تتميز بالكثير من اللا إستقرار إقتصادي من نكسات وأزمات مالية دولية وركود إقتصادي عالمي بسبب الوباء الذي شهده العالم وكذلك بسبب النكسات التي أصابت الاقتصاد محل الدراسة .

الختام

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الاقتصادية القياسية التي تسعى إلى تحليل العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، وذلك بهدف قياس مدى استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات التي تطرأ على الكتلة النقدية. وقد جاءت هذه الدراسة في سياق التغيرات الاقتصادية المتلاحقة التي عرفت الجزائر، لا سيما على مستوى السياسة النقدية، وما صاحبها من تحولات في مستويات الأسعار، سواء داخلياً أو من خلال تأثيرات خارجية مرتبطة بالنمو الاقتصادي. وقد تم بناء الإطار النظري للدراسة انطلاقاً من عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والعرض النقدي، مع التطرق إلى مختلف المدارس الاقتصادية التي تناولت هذه العلاقة، سواء الكلاسيكية أو الكينزية أو النقدية، مما أتاح أساساً نظرياً متيناً لفهم آليات انتقال أثر التغيرات النقدية إلى مستويات الأسعار.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الإعتماد على نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لقياس العلاقة بين المتغيرين، وذلك باستخدام بيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2023. وتمثلت الخطوة الأساسية في بناء النموذج القياسي المناسب بعد التأكد من خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المعتمدة، من حيث الإستقرارية والتكامل، ثم تحديد الترتيب الأمثل للإبطاء وصولاً إلى تقدير النموذج واختبار مدى دلالاته الإحصائية والاقتصادية. وقد ساعد هذا الإطار التطبيقي في توفير قاعدة كمية تساهم في فهم طبيعة العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي، ومدى تأثيره في سلوك الأسعار على المدى الطويل والقصير.

أهم النتائج :

- النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة يتأثر بكل من النمو الاقتصادي نفسه للسنوات السابقة كما أنه يتأثر أيضاً بكل من سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة الإسمي والإحتياطي القانوني للسنوات الماضية وترتبط بينهم علاقة إرتباطية قوية حيث يمكن لأدوات السياسة النقدية أن تفسر حقيقة ما يزيد عن 71 % من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة

- سرعة إستجابة النمو الاقتصادي للتغيرات التي تطرأ على متغيرات الدراسة تتفاوت فمنها ما تكون بع مرور سنة ومنها ما يكون لثلاث سنوات متتالية مضت ومنها ما يكون بعد مرور فترة زمنية تقدر ب أربع سنوات وهذا ما يدل علة عدم وجود تزامن في تغرات المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة

مدى تحقق الفرضيات:

- الفرضية الأولى غير صحيحة كون السياسة النقدية صحيح هي مجموعة من التدابير والإجراءات التي تضعها الجهات المعنية لبلوغ أهداف معينة ولكن لا تفرض الوصول إلى الأهداف المسطرة فد لا تصل إليها وقد تحقق منها نسبة فقط
- الفرضية الثانية صحيحة لحدّ ما فتحسن المستوى المعيشي للسكان يعتبر كمؤشر لزيادة النمو الإقتصادي لهذا البلد
- الفرضية الثالثة غير صحيحة فتحقيق نمو إقتصادي معتبر ومستدام لا يكون بثبات وإستقرار جميع أدوات السياسة النقدية فمن هذه الأدوات ما يكون من مصلحة النمو الاقتصادي ثباته ومنه ما يكون زيادته ومنه ما يكون نقصانه
- الفرضية الرابعة خاطئة لأن من المتغيرات ما تربط بينهما علاقة طردية ومنهم ما تربط بينهم علاقة عكسية وبالعوم بين متغيرات الدراسة علاقة إرتباطية قوية

أهم التوصيات والإقتراحات :

- عدم حصر الدراسات القياسية في متغيرات قليلة بل يجب توسيع دائرة المتغيرات الكلية حتى يمكن الوصول إلى نتيجة أكثر واقعية وأقرب من الحقيقة
- دراسة أثر السياسة الإقتصادية (سياسة مالية وسياسة نقدية) على النمو الإقتصادي في الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. أكرم حداد، مشهور هذلول النقود والمصارف دار وائل للنشر، الأردن، 2005
2. حاج بن زيدان (2013) دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا
3. حبير يونس الموسوي ، نزار كاظم الحيكاني 2015 ، السياسة الاقتصادية ، ط2 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن
4. حسين علي بخيت وصخر فتح الله 2007 الاقتصاد القياسي- اليازوري للنشر - الاردن
5. الدكتور شيخ محمد طرقالاحصاء القياسيمحاضر اتوتطبيقات دار حامد للنشر والتوزيع الطبعة الاولى الاردن
6. رشاد العصار ، رياض الحلبي ، 2009 ، النقود والبنوك (دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ص153)
7. رنان مختار (2009) التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي الطبعة الأولى في الجزائر منشورات الحياة
8. زكريا الدوري ، سيري السامراني 2006 ، البنوك المركزية والسياسيات النقدية ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1852
9. صالح مفتاح ، 2005 ، (النقود والسياسة النقدية) دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر
10. ضياء مجيد الموسوي 2008 ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر
11. عبد القادر خليل ، 2014 ، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر
12. عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي تحليل كلي، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2003

13. علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998
14. عمار لزغورو 2015 ، السياسات النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، الجزائر
15. مجدي التسويجي ، (2013) ،أثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والاسعار في مصر ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة
16. محمد أحمد الافندي ، 2008 ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، الأردن ،
17. محمود علي الشرقاوي. (2015) - النمو الاقتصادي وتحديات الواقع دار غيداء للنشر والتوزيع
18. النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر ، الأردن.
19. وديع طوروس 2011 ، (المدخل في الاقتصاد النقدي) ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، ط1 ، بيروت لبنان.

الاطروحات و المذكرات

20. أطروحة دكتوراه، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي ،دراسة حالة في الجزائر، جامعة وهران، الجزائردراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 2010/1970،
21. بن عبيزة دحو (2017) سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي- دراسة قياسية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة سيدي بلعباس
22. بوشمال محمد (2020) أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية- مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجلفة
23. حدادي عبد اللطيف ، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، 2000-2014 ، أطروحة دكتوراة ، جامعة بلعباس

24. قبورة عدة ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2024) ، أطروحة دكتوراه علوم الاقتصادية جامعة مستغانم

25. قبورة عدة (أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر. 2023) أطروحة دكتوراه

26. يوسف لزرق، دور قناة الائتمان في انتقال أثر السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر 2019- 2020 .

المجلات و المقالات

27. بالعرق عز الدين ، سعودي عبد الصمد ، 2021 ، أثر الأدوات السياسية النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية ، 1999-2019 ، مجلة الوحات للبحوث والدراسات ، المجلد 14 ، العدد 03 ،

28. بن عزة إكرام ، شليل عبد اللطيف، تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو (دراسة تحليلية خلال فترة (1990-2017) -البشائر الاقتصادية، المجلد 04 ، العدد 02 ، 2018

29. جهاد صبحي القطيط (2020) أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي (دراسة قياسية خلال فترة 2001/2018 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 16 العدد 24

30. حسين بن العمر 2009 قنوات تأثير السياسة النقدية مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 06 العدد 3 الامارات العربية المتحدة

31. خمخام عطية.ضامن مسعود 2000 (التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول) مجلة الدراسات اقتصادية جامعة الجلفة -الجزائر المجلد 18 العدد 03

32. زهير علي، دور سعر إعادة الخصم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسة النقدية في ظل أزمة مجموعة الأورو (الدور الفعال للبنك المركزي الأوروبي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم

البواقي ، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2021

33. صلاح الدين كروش ، ربيع قرين ، اثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2017) ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 11 العدد 02 ، 2021

34. علي مكيد عماد معوشي (2013) قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية وعلو التسيير العدد 13

35. فقير كمال .يوسفات علي .(2020) أثر تنوع مصادر الدخل على النمو الاقتصادية" دراسة قياسية لبعض دول المينا 2000-2018مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية .المجلد 04. العدد 02

الملاحق

سلسلة النمو الإقتصادي (DE)

Null Hypothesis: DE has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.933614	0.0216
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DE)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:41

Sample (adjusted): 1991 2023

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE(-1)	-0.633656	0.161088	-3.933614	0.0005
C	0.961328	0.828754	1.159967	0.2552
@TREND("1990")	-0.014775	0.042004	-0.351746	0.7275

R-squared	0.342258	Mean dependent var	0.184182
Adjusted R-squared	0.298409	S.D. dependent var	2.743013
S.E. of regression	2.297576	Akaike info criterion	4.588095
Sum squared resid	158.3657	Schwarz criterion	4.724141
Log likelihood	-72.70356	Hannan-Quinn criter.	4.633870
F-statistic	7.805311	Durbin-Watson stat	2.169296
Prob(F-statistic)	0.001866		

Null Hypothesis: DE has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.992167	0.0042
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DE)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:41

Sample (adjusted): 1991 2023

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

DE(-1)	-0.633927	0.158793	-3.992167	0.0004
C	0.710380	0.415712	1.708825	0.0975
R-squared	0.339546	Mean dependent var	0.184182	
Adjusted R-squared	0.318241	S.D. dependent var	2.743013	
S.E. of regression	2.264871	Akaike info criterion	4.531604	
Sum squared resid	159.0188	Schwarz criterion	4.622302	
Log likelihood	-72.77147	Hannan-Quinn criter.	4.562121	
F-statistic	15.93740	Durbin-Watson stat	2.159478	
Prob(F-statistic)	0.000373			

Null Hypothesis: DE has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.533601	0.0009
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DE)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:42

Sample (adjusted): 1991 2023

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE(-1)	-0.547892	0.155052	-3.533601	0.0013
R-squared	0.277334	Mean dependent var	0.184182	
Adjusted R-squared	0.277334	S.D. dependent var	2.743013	
S.E. of regression	2.331830	Akaike info criterion	4.561018	
Sum squared resid	173.9978	Schwarz criterion	4.606367	
Log likelihood	-74.25680	Hannan-Quinn criter.	4.576277	
Durbin-Watson stat	2.176756			

سلسلة سعر الفائدة الإسمي (IN)

Null Hypothesis: IN has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.046316	0.0002
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(IN)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:43

Sample (adjusted): 1999 2023

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IN(-1)	-1.242717	0.205533	-6.046316	0.0000
D(IN(-1))	-0.107955	0.111433	-0.968789	0.3491
D(IN(-2))	-0.361550	0.083489	-4.330520	0.0007
D(IN(-3))	-0.243181	0.060970	-3.988549	0.0013
D(IN(-4))	-0.170006	0.051832	-3.279938	0.0055
D(IN(-5))	-0.025484	0.038095	-0.668950	0.5144
D(IN(-6))	0.081121	0.028690	2.827459	0.0134
D(IN(-7))	0.080529	0.029793	2.702929	0.0172
D(IN(-8))	-0.067945	0.027945	-2.431338	0.0291
C	9.614409	1.648631	5.831753	0.0000
@TREND("1990")	0.011688	0.006758	1.729358	0.1057
R-squared	0.925974	Mean dependent var	-0.110000	
Adjusted R-squared	0.873099	S.D. dependent var	0.350939	
S.E. of regression	0.125016	Akaike info criterion	-1.020571	
Sum squared resid	0.218805	Schwarz criterion	-0.484266	
Log likelihood	23.75714	Hannan-Quinn criter.	-0.871823	
F-statistic	17.51233	Durbin-Watson stat	1.118804	

Prob(F-statistic) 0.000003

Null Hypothesis: IN has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.645638	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(IN)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:44

Sample (adjusted): 1999 2023

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IN(-1)	-1.234645	0.218690	-5.645638	0.0000
D(IN(-1))	-0.102602	0.118551	-0.865471	0.4004
D(IN(-2))	-0.333723	0.087190	-3.827522	0.0016
D(IN(-3))	-0.221268	0.063473	-3.486037	0.0033
D(IN(-4))	-0.142376	0.052478	-2.713054	0.0160
D(IN(-5))	-0.007795	0.039056	-0.199579	0.8445

D(IN(-6))	0.087973	0.030242	2.908921	0.0108
D(IN(-7))	0.090790	0.031074	2.921761	0.0105
D(IN(-8))	-0.051105	0.027878	-1.833175	0.0867
C	9.847590	1.748742	5.631242	0.0000
R-squared	0.910161	Mean dependent var	-0.110000	
Adjusted R-squared	0.856257	S.D. dependent var	0.350939	
S.E. of regression	0.133053	Akaike info criterion	-0.906964	
Sum squared resid	0.265547	Schwarz criterion	-0.419414	
Log likelihood	21.33705	Hannan-Quinn criter.	-0.771738	
F-statistic	16.88501	Durbin-Watson stat	1.152124	
Prob(F-statistic)	0.000003			

Null Hypothesis: IN has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.475114	0.4995
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(IN)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:44

Sample (adjusted): 1999 2023

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IN(-1)	-0.003370	0.007094	-0.475114	0.6411
D(IN(-1))	-0.409653	0.179863	-2.277587	0.0368
D(IN(-2))	0.115495	0.060131	1.920723	0.0728
D(IN(-3))	0.078139	0.059234	1.319149	0.2057
D(IN(-4))	0.090219	0.055311	1.631118	0.1224
D(IN(-5))	0.109823	0.056387	1.947650	0.0692
D(IN(-6))	0.024747	0.047980	0.515781	0.6131
D(IN(-7))	0.005866	0.046421	0.126368	0.9010
D(IN(-8))	-0.115681	0.043417	-2.664424	0.0170
R-squared	0.720236	Mean dependent var	-0.110000	
Adjusted R-squared	0.580353	S.D. dependent var	0.350939	
S.E. of regression	0.227339	Akaike info criterion	0.148963	
Sum squared resid	0.826928	Schwarz criterion	0.587758	
Log likelihood	7.137961	Hannan-Quinn criter.	0.270666	
Durbin-Watson stat	2.023442			

سلسلة سعر الفائدة الإسمي بدرجة إبطاء أولي (DIN)

Null Hypothesis: DIN has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.399152	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DIN)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:45

Sample (adjusted): 2000 2023

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIN(-1)	-1.173951	0.183454	-6.399152	0.0000
D(DIN(-1))	-0.229224	0.104458	-2.194409	0.0470
D(DIN(-2))	-0.482657	0.086725	-5.565343	0.0001
D(DIN(-3))	-0.338954	0.070188	-4.829241	0.0003
D(DIN(-4))	-0.272443	0.058386	-4.666264	0.0004
D(DIN(-5))	-0.088295	0.042578	-2.073717	0.0585
D(DIN(-6))	0.047565	0.035167	1.352538	0.1993
D(DIN(-7))	0.039650	0.033714	1.176049	0.2607
D(DIN(-8))	-0.120989	0.028404	-4.259568	0.0009
C	0.221660	0.178719	1.240272	0.2368

@TREND("1990") -0.007670 0.006765 -1.133870 0.2773

R-squared	0.965414	Mean dependent var	0.031250
Adjusted R-squared	0.938809	S.D. dependent var	0.447003
S.E. of regression	0.110574	Akaike info criterion	-1.262703
Sum squared resid	0.158946	Schwarz criterion	-0.722762
Log likelihood	26.15244	Hannan-Quinn criter.	-1.119456
F-statistic	36.28745	Durbin-Watson stat	2.288263
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: DIN has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.461058	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DIN)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:47

Sample (adjusted): 2000 2023

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIN(-1)	-1.291842	0.152681	-8.461058	0.0000
D(DIN(-1))	-0.143668	0.072970	-1.968870	0.0691
D(DIN(-2))	-0.415232	0.063770	-6.511380	0.0000
D(DIN(-3))	-0.283588	0.050930	-5.568199	0.0001
D(DIN(-4))	-0.227218	0.043071	-5.275434	0.0001
D(DIN(-5))	-0.056516	0.032378	-1.745495	0.1028
D(DIN(-6))	0.072284	0.027874	2.593208	0.0213
D(DIN(-7))	0.060576	0.028501	2.125404	0.0518
D(DIN(-8))	-0.106610	0.025674	-4.152435	0.0010
C	0.021637	0.028942	0.747608	0.4671
R-squared	0.961994	Mean dependent var	0.031250	
Adjusted R-squared	0.937561	S.D. dependent var	0.447003	
S.E. of regression	0.111696	Akaike info criterion	-1.251729	
Sum squared resid	0.174665	Schwarz criterion	-0.760874	
Log likelihood	25.02075	Hannan-Quinn criter.	-1.121505	
F-statistic	39.37315	Durbin-Watson stat	2.077445	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: DIN has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.077370	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DIN)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:47

Sample (adjusted): 2000 2023

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIN(-1)	-1.320786	0.145503	-9.077370	0.0000
D(DIN(-1))	-0.124421	0.067266	-1.849686	0.0842
D(DIN(-2))	-0.399837	0.059460	-6.724497	0.0000
D(DIN(-3))	-0.269776	0.046758	-5.769626	0.0000
D(DIN(-4))	-0.214814	0.039158	-5.485773	0.0001
D(DIN(-5))	-0.047313	0.029504	-1.603655	0.1296
D(DIN(-6))	0.079923	0.025550	3.128129	0.0069
D(DIN(-7))	0.067467	0.026570	2.539214	0.0227
D(DIN(-8))	-0.101681	0.024446	-4.159482	0.0008

R-squared	0.960476	Mean dependent var	0.031250
Adjusted R-squared	0.939397	S.D. dependent var	0.447003
S.E. of regression	0.110042	Akaike info criterion	-1.295916
Sum squared resid	0.181638	Schwarz criterion	-0.854146
Log likelihood	24.55100	Hannan-Quinn criter.	-1.178715
Durbin-Watson stat	2.005965		

سلسلة الإحتياطي الإجباري (RO)

Null Hypothesis: RO has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.026511	0.9939
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:48

Sample (adjusted): 1993 2023

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

RO(-1)	-0.004474	0.168774	-0.026511	0.9791
D(RO(-1))	-0.029230	0.210216	-0.139050	0.8905
D(RO(-2))	-0.501838	0.211742	-2.370044	0.0255
C	1.157805	0.833664	1.388816	0.1767
@TREND("1990")	-0.062443	0.059597	-1.047753	0.3044
R-squared	0.271951	Mean dependent var	0.016129	
Adjusted R-squared	0.159943	S.D. dependent var	2.116341	
S.E. of regression	1.939724	Akaike info criterion	4.309658	
Sum squared resid	97.82574	Schwarz criterion	4.540947	
Log likelihood	-61.79970	Hannan-Quinn criter.	4.385052	
F-statistic	2.427968	Durbin-Watson stat	1.937478	
Prob(F-statistic)	0.073232			

Null Hypothesis: RO has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.779325	0.3838
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RO)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:49

Sample (adjusted): 1991 2023

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO(-1)	-0.181383	0.101939	-1.779325	0.0850
C	1.042987	0.672949	1.549875	0.1313
R-squared	0.092665	Mean dependent var	0.015152	
Adjusted R-squared	0.063396	S.D. dependent var	2.049142	
S.E. of regression	1.983124	Akaike info criterion	4.265916	
Sum squared resid	121.9163	Schwarz criterion	4.356613	
Log likelihood	-68.38761	Hannan-Quinn criter.	4.296433	
F-statistic	3.165996	Durbin-Watson stat	1.810130	
Prob(F-statistic)	0.084994			

Null Hypothesis: RO has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
--	-------------	--------

Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.856541	0.3373
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RO)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:49

Sample (adjusted): 1991 2023

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO(-1)	-0.045763	0.053427	-0.856541	0.3981
R-squared	0.022358	Mean dependent var	0.015152	
Adjusted R-squared	0.022358	S.D. dependent var	2.049142	
S.E. of regression	2.026105	Akaike info criterion	4.279942	
Sum squared resid	131.3632	Schwarz criterion	4.325291	
Log likelihood	-69.61904	Hannan-Quinn criter.	4.295200	
Durbin-Watson stat	1.920200			

سلسلة الإحتياطي الإجباري بفترة إبطاء أولي (DRO)

Null Hypothesis: DRO has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.385571	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DRO)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:50

Sample (adjusted): 1993 2023

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRO(-1)	-1.537595	0.240792	-6.385571	0.0000
D(DRO(-1))	0.505135	0.168157	3.003941	0.0057
C	1.152287	0.792185	1.454568	0.1573

@TREND("1990") -0.063602 0.039760 -1.599646 0.1213

R-squared	0.629393	Mean dependent var	0.032258
Adjusted R-squared	0.588214	S.D. dependent var	2.966298
S.E. of regression	1.903490	Akaike info criterion	4.245169
Sum squared resid	97.82839	Schwarz criterion	4.430200
Log likelihood	-61.80012	Hannan-Quinn criter.	4.305485
F-statistic	15.28446	Durbin-Watson stat	1.939696
Prob(F-statistic)	0.000005		

Null Hypothesis: DRO has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.018883	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DRO)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:51

Sample (adjusted): 1993 2023

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRO(-1)	-1.431540	0.237842	-6.018883	0.0000
D(DRO(-1))	0.451987	0.169369	2.668652	0.0125
C	0.009169	0.351286	0.026100	0.9794
R-squared	0.594269	Mean dependent var	0.032258	
Adjusted R-squared	0.565288	S.D. dependent var	2.966298	
S.E. of regression	1.955760	Akaike info criterion	4.271200	
Sum squared resid	107.0999	Schwarz criterion	4.409973	
Log likelihood	-63.20360	Hannan-Quinn criter.	4.316437	
F-statistic	20.50563	Durbin-Watson stat	1.878664	
Prob(F-statistic)	0.000003			

Null Hypothesis: DRO has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.126001	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	

10% level

-1.610400

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DRO)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:51

Sample (adjusted): 1993 2023

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRO(-1)	-1.431608	0.233694	-6.126001	0.0000
D(DRO(-1))	0.452021	0.166420	2.716139	0.0110
R-squared	0.594259	Mean dependent var	0.032258	
Adjusted R-squared	0.580268	S.D. dependent var	2.966298	
S.E. of regression	1.921767	Akaike info criterion	4.206708	
Sum squared resid	107.1025	Schwarz criterion	4.299223	
Log likelihood	-63.20398	Hannan-Quinn criter.	4.236866	
Durbin-Watson stat	1.878543			

سلسلة سعر إعادة الخصم (R)

Null Hypothesis: R has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.017311	0.9277
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(R)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:52

Sample (adjusted): 1991 2023

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	-0.084701	0.083259	-1.017311	0.3171
C	0.640034	1.042377	0.614014	0.5438
@TREND("1990")	-0.017842	0.031896	-0.559378	0.5801

R-squared	0.041857	Mean dependent var	-0.204545
Adjusted R-squared	-0.022019	S.D. dependent var	0.951325
S.E. of regression	0.961742	Akaike info criterion	2.846366
Sum squared resid	27.74840	Schwarz criterion	2.982412
Log likelihood	-43.96504	Hannan-Quinn criter.	2.892141
F-statistic	0.655289	Durbin-Watson stat	1.429154
Prob(F-statistic)	0.526566		

Null Hypothesis: R has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.010093	0.7381
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(R)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:52

Sample (adjusted): 1991 2023

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	-0.045842	0.045384	-1.010093	0.3203
C	0.088400	0.333943	0.264715	0.7930
R-squared	0.031864	Mean dependent var	-0.204545	
Adjusted R-squared	0.000634	S.D. dependent var	0.951325	
S.E. of regression	0.951024	Akaike info criterion	2.796136	
Sum squared resid	28.03782	Schwarz criterion	2.886833	
Log likelihood	-44.13624	Hannan-Quinn criter.	2.826653	
F-statistic	1.020289	Durbin-Watson stat	1.471851	
Prob(F-statistic)	0.320270			

Null Hypothesis: R has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.597152	0.1026
Test critical values: 1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(R)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:53

Sample (adjusted): 1991 2023

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	-0.035409	0.022170	-1.597152	0.1201
R-squared	0.029675	Mean dependent var	-0.204545	
Adjusted R-squared	0.029675	S.D. dependent var	0.951325	
S.E. of regression	0.937103	Akaike info criterion	2.737788	
Sum squared resid	28.10120	Schwarz criterion	2.783137	
Log likelihood	-44.17350	Hannan-Quinn criter.	2.753046	
Durbin-Watson stat	1.484039			

سلسلة سعر إعادة الخصم بفترة إبطاء أولي (DR)

Null Hypothesis: DR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

t-Statistic Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.502015	0.0058
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DR)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:54

Sample (adjusted): 1992 2023

Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DR(-1)	-0.785077	0.174383	-4.502015	0.0001
C	-0.468103	0.359643	-1.301577	0.2033
@TREND("1990")	0.015500	0.017954	0.863317	0.3950
R-squared	0.414084	Mean dependent var	-0.031250	
Adjusted R-squared	0.373676	S.D. dependent var	1.180489	
S.E. of regression	0.934246	Akaike info criterion	2.790906	
Sum squared resid	25.31165	Schwarz criterion	2.928319	
Log likelihood	-41.65449	Hannan-Quinn criter.	2.836454	
F-statistic	10.24759	Durbin-Watson stat	2.070758	
Prob(F-statistic)	0.000430			

Null Hypothesis: DR has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.499808	0.1266
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DR)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:54

Sample (adjusted): 1997 2023

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DR(-1)	-0.583625	0.233468	-2.499808	0.0212
D(DR(-1))	0.070008	0.240348	0.291277	0.7738
D(DR(-2))	0.230503	0.165539	1.392440	0.1791
D(DR(-3))	0.183550	0.155929	1.177138	0.2530

D(DR(-4))	0.159379	0.137216	1.161525	0.2591
D(DR(-5))	0.232780	0.105600	2.204360	0.0394
C	-0.148616	0.131182	-1.132899	0.2707
R-squared	0.407447	Mean dependent var	0.037037	
Adjusted R-squared	0.229681	S.D. dependent var	0.610623	
S.E. of regression	0.535930	Akaike info criterion	1.808788	
Sum squared resid	5.744423	Schwarz criterion	2.144746	
Log likelihood	-17.41864	Hannan-Quinn criter.	1.908686	
F-statistic	2.292043	Durbin-Watson stat	1.980311	
Prob(F-statistic)	0.075809			

Null Hypothesis: DR has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.263054	0.0253
Test critical values: 1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DR)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:54

Sample (adjusted): 1997 2023

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DR(-1)	-0.423775	0.187258	-2.263054	0.0344
D(DR(-1))	-0.042117	0.220498	-0.191006	0.8504
D(DR(-2))	0.174282	0.158987	1.096197	0.2854
D(DR(-3))	0.128322	0.149109	0.860593	0.3992
D(DR(-4))	0.116174	0.132696	0.875493	0.3912
D(DR(-5))	0.211118	0.104553	2.019250	0.0564
R-squared	0.369421	Mean dependent var	0.037037	
Adjusted R-squared	0.219283	S.D. dependent var	0.610623	
S.E. of regression	0.539535	Akaike info criterion	1.796912	
Sum squared resid	6.113060	Schwarz criterion	2.084876	
Log likelihood	-18.25831	Hannan-Quinn criter.	1.882539	
Durbin-Watson stat	2.040713			

سلسلة سعر إعادة الخصم بفترة إبطاء ثاني (DDR)

Null Hypothesis: DDR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.107990	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	

10% level -3.218382

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDR)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:55

Sample (adjusted): 1994 2023

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDR(-1)	-1.917377	0.313913	-6.107990	0.0000
D(DDR(-1))	0.320412	0.183568	1.745469	0.0927
C	-0.171239	0.465597	-0.367783	0.7160
@TREND("1990")	0.008679	0.022788	0.380858	0.7064

R-squared	0.754658	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.726349	S.D. dependent var	2.055665
S.E. of regression	1.075352	Akaike info criterion	3.106739
Sum squared resid	30.06594	Schwarz criterion	3.293566
Log likelihood	-42.60109	Hannan-Quinn criter.	3.166507
F-statistic	26.65816	Durbin-Watson stat	1.644942
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: DDR has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.197667	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDR)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:55

Sample (adjusted): 1994 2023

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDR(-1)	-1.906418	0.307603	-6.197667	0.0000
D(DDR(-1))	0.313957	0.179866	1.745498	0.0923
C	-0.010465	0.193291	-0.054142	0.9572

R-squared	0.753289	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.735014	S.D. dependent var	2.055665
S.E. of regression	1.058190	Akaike info criterion	3.045636
Sum squared resid	30.23367	Schwarz criterion	3.185756
Log likelihood	-42.68454	Hannan-Quinn criter.	3.090462
F-statistic	41.21993	Durbin-Watson stat	1.640326

Prob(F-statistic) 0.000000

Null Hypothesis: DDR has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.311788	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDR)

Method: Least Squares

Date: 05/09/25 Time: 20:56

Sample (adjusted): 1994 2023

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDR(-1)	-1.905980	0.301972	-6.311788	0.0000
D(DDR(-1))	0.313655	0.176550	1.776576	0.0865
R-squared	0.753262	Mean dependent var	0.000000	
Adjusted R-squared	0.744450	S.D. dependent var	2.055665	

S.E. of regression	1.039178	Akaike info criterion	2.979078
Sum squared resid	30.23696	Schwarz criterion	3.072491
Log likelihood	-42.68617	Hannan-Quinn criter.	3.008962
Durbin-Watson stat	1.640288		
